تعزيز المساءلة الاجتماعية:
من المبدأ إلى التطبيق

GUIDANCE NOTE

مذكرة توجيهية

أغسطس/آب 2010

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الحكم الديمقراطي

البرنامج الإنمائي
للأمم المتحدة
مركز أوسلو للحكم
فريق الحكم الديمقراطي
مكتب السياسات الإنمائية

Inkognitogata 37, 0256 Oslo
Postboks 2847, Solli, 0204 Oslo, Norway

oslogovcentre@undp.org
www.undp.org/oslocentre

عرض عام:

أدى التوسع في النظم الديمقراطية الرسمية إلى زيادة التركيز على مساءلة الدول أمام المواطنين، وعلى دور المواطنين في عمليات صنع القرار. وتدرك الأطراف الفاعلة والعاملون في مجال التنمية أن تعزيز مشاركة المواطنين برأيهم وإشراك المجتمع المدني، إلى جانب الصور التقليدية لمساندة تطوير نظم الدولة ومؤسساتها، شيء حاسم الأهمية بالنسبة لآليات الحكم المتجاوبة، مما يسفر في النهاية عن مزيد من الكفاءة في تقديم الخدمات.

تحتل المساءلة الاجتماعية صميم فهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحكم الديمقراطي وللتنمية البشرية بشكل أعمّ. فالخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2008-2013) وإستراتيجيته العالمية لتعزيز المجتمع المدني والمشاركة المدنية (2009)، كلاهما يعطي أولوية لتعزيز المشاركة الشاملة وإقامة مؤسسات دولة متجاوبة كوسيلة لتعزيز الحكم الديمقراطي والمساءلة.

تهدف هذه المذكرة إلى تزويد الموظفين بفهم لمبادئ المساءلة الاجتماعية وكيف أنها بالفعل جزء لا يتجزأ من نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التنمية البشرية. فتورد أقسامها الأولى عرضاً عاماً لتعريفات المساءلة الاجتماعية ومبادئها. فيما تقدم الأقسام اللاحقة إرشادات حول كيفية دمج ممارسة المساءلة الاجتماعية في البرامج، وبها أمثلة لتوضيح كيف يجري حالياً تفعيل المساءلة الاجتماعية في سياقات كثيرة في مناطق مختلفة.

شكر وتقدير

المؤلفة الرئيسية لهذه المذكرة التوجيهية هي سارا ليستر، مستشارة الحكم الديمقراطي بمركز أوسلو للحكم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. قُدمت المسودة الأولى لهذه المذكرة في الاجتماع العالمي حول المشاركة بالرأي والمساءلة المنعقد في بوغوتا في ديسمبر/كانون الأول 2008 والذي حضره كبار موظفي ومستشاري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القائمين على قضايا المشاركة بالرأي والمساءلة في مختلف القطاعات. وقد ساعد ما قدمه المشاركون من مرئيات قيّمة على خروج النسخة المنقحة. كما أن التعليقات المكثفة التي قدمها الزملاء في المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بانكوك ساعدت أيضاً على صياغة هذه المذكرة. وقدم بهاراتي ساداسيفام، وبيويرن فويرد، وبافاني ريديوكلوديا ميليم-ماكليود مساهمات بارزة في سبيل إخراج هذه المذكرة بالشكل النهائي.

إخلاء المسؤولية

إن وجهات النظر الواردة في هذه المذكرة تعبر عن آراء مؤلفيها ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر الأمم المتحدة، ومن ضمنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو وجهات نظر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

المحتويات

	الأسماء المختصرة	4
1	**مقدمة**	**6**
.1.1	الغرض من المذكرة	6
.1.2	معلومات أساسية: أجندة المساءلة الجديدة	7
2	**المساءلة والمساءلة الاجتماعية**	**8**
.2.1	فهم المساءلة	8
2.2	فهم المساءلة الاجتماعية	10
2.3	دواعي التركيز على المساءلة الاجتماعية	10
.2.4	فهم المفاهيم ذات العلاقة	11
3	**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمساءلة الاجتماعية**	**13**
.3.1	التوجه الإستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2008-2011	13
.3.2	المساءلة الاجتماعية والبرامج التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	13
.3.3	المساءلة الاجتماعية وبرامج الحكم الديمقراطي	14
4	**وضع المبادئ موضع التطبيق**	**19**
.4.1	المرحلة 1: فهم السياق والبيئة	19
.4.2	المرحلة 2: البرامج والمشروعات - نُهُج وأدوات	20
.4.3	المرحلة 3: الرصد والتقييم وتقييم الأثر	26
5	**مجالات رئيسية تؤخذ في الاعتبار عند وضع المبادئ موضع التطبيق**	**28**
.5.1	التركيز على آليات كل من المشاركة بالرأي والمساءلة	28
.5.2	العمل مع مجموعة أوسع من الشركاء	28
.5.3	التفكير في النطاق الزمني للإجراءات التدخلية	29
	أمثلة على عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال المساءلة الاجتماعية	30
	ثبت المراجع	37
	موارد وقراءات إضافية	39
الملحق (أ)	مراجعة المساءلة الاجتماعية: أسئلة إرشادية وإيضاح حسب القطاع	41
الملحق (ب)	قائمة أسئلة إرشادية لإجراء تحليل للاقتصاد السياسي	43

الأسماء المختصرة

A2I	النفاذ إلى المعلومات
BCPR	مكتب منع الأزمات والانتعاش منها التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
BDP	مكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
C4D	الاتصال لأغراض التنمية
C4E	الاتصال لأغراض التمكين
CBMS	نظام الرصد المجتمعي
CBO	منظمة مجتمع محلي
CCA	التقييم القطري المشترك
CDF	صندوق تنمية الدوائر الانتخابية
CEMDEF	تمكين المجتمع المحلي لإدارة الصناديق الإنمائية
CLARION	مركز القوانين والأبحاث
CRC	بطاقة مرئيات المجتمع المحلي
CSC	بطاقة قياس الأداء المجتمعية
CSO	منظمة مجتمع مدني
DG	الحكم الديمقراطي
HIV/AIDS	فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب
HRBA	النهج القائم على حقوق الإنسان
IC	دائرة نزاهة
ICTs	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
ICTD	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية
IDP	المشردون داخلياً
IDEA	المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية
MDGs	الأهداف الإنمائية للألفية
MHC	المجلس الأعلى للإعلام
NGO	المنظمات غير الحكومية
NSSED	الإستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية
OECD-DAC	لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
PEM	إدارة الإنفاق العام
PETS	مسح استقصائي لتتبع مسار الإنفاق العام
UNCAC	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
UNCDF	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNDAF	إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

تمهيد

أسفر التوسع في النظم الديمقراطية الرسمية عن زيادة التركيز على مساءلة الدول أمام المواطنين وعلى دور المواطنين في عمليات صنع القرار. وتدرك الأطراف الفاعلة والعاملون في مجال التنمية أن تعزيز مشاركة المواطنين برأيهم وإشراك المجتمع المدني، إلى جانب الصور التقليدية لمساندة تطوير نظم الدولة ومؤسساتها، شيء حاسم الأهمية بالنسبة لآليات الحكم المتجاوبة، مما يسفر في النهاية عن مزيد من الكفاءة في تقديم الخدمات.

وتحتل المساءلة الاجتماعية صميم فهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحكم الديمقراطي وللتنمية البشرية بشكل أعمّ. فخطة البرنامج الإستراتيجية (2008-2013) وإستراتيجيته العالمية لتعزيز المجتمع المدني والمشاركة المدنية (2009) كلاهما يعطي أولوية لتعزيز المشاركة الشاملة وإقامة مؤسسات دولة متجاوبة كوسيلة لتعزيز الحكم الديمقراطي والمساءلة. وتشدد إستراتيجية المجتمع المدني على مساندة مجموعة من آليات المساءلة الاجتماعية التي يستطيع من خلالها المواطنون ومنظمات المجتمع المدني الانخراط مع مسؤولي الدولة على مختلف المستويات لتحقيق مزيد من الحكم المتجاوب.

وتأتي هذه المذكرة استجابة للطلب المتنامي من جانب المكاتب القطرية والمراكز الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الإرشادات العملية حول كيفية اعتماد مبادئ وممارسات المساءلة الاجتماعية ودمجها في البرامج. فهي تهدف إلى تزويد الموظفين بفهم لمبادئ المساءلة الاجتماعية وكيف أنها بالفعل جزء لا يتجزأ من نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التنمية البشرية. ومن ثمّ تقدم إرشادات حول كيفية دمج ممارسات المساءلة الاجتماعية في البرامج، وبها أمثلة توضح كيف يجري حالياً تفعيلها في سياقات كثيرة في مناطق مختلفة.

أُعدّت هذه المذكرة داخلياً اعتماداً على تجارب الموظفين بالدرجة الأولى. وقدمت مسودتها الأولية في اجتماع عالمي حول المشاركة بالرأي والمساءلة عقد في بوغوتا في ديسمبر/كانون الأول 2008 ونظمه مركز أوسلو للحكم بالتعاون مع المدرسة الافتراضية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي- كولومبيا، وحضره أخصائيون من المكاتب الإقليمية والقطرية لمناقشة تجاربهم في هذا المجال والنظر في نقاط الدخول العملية للبرامج. ثم شهدت المذكرة تنقيحاً إضافياً من خلال الملاحظات التقييمية المكثفة التي قدمها العديد من الزملاء. والوثيقة في صورتها النهائية هي نتاج عامين من التشاور والمراجعة.

ونأمل أن تكون هذه المذكرة التوجيهية مفيدة لجميع موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المراكز الرئيسية وعلى المستويين الإقليمي والقطري ممن يريدون فهم مفهوم المساءلة الاجتماعية بشكل أفضل ودمج المساءلة الاجتماعية في برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأنشطة الأخرى.

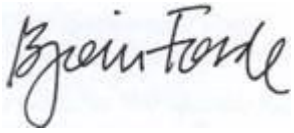

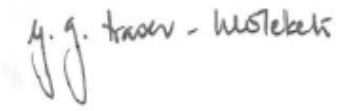

جيرالدين فريزر-موليكيتي
فريق الحكم الديمقراطي
مكتب السياسات الإنمائية

بيورن فورد
مدير مركز أوسلو للحكم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
فريق الحكم الديمقراطي

1. مقدمة

ينظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الحكم الديمقراطي باعتباره مجموعة من القيم والمبادئ التي ترتكز عليها العلاقات بين الدولة والمجتمع. وهذا يعني السماح بأن يكون للشعب، لاسيما الفقراء والمهمشين، رأي في الطريقة التي يُحكمون بها وكيفية صنع القرارات وتطبيقها وكيفية التوسط بين الآراء المختلفة والتوفيق بين المصالح المتضاربة على نحو يمكن التنبؤ به وبما يتفق مع سيادة القانون.

يعني الحكم الديمقراطي، الذي يمارس في نماذج مختلفة من الحكومات، احترام حقوق الشعب الإنسانية وحرياته الأساسية، وقدرة الشعب على مساءلة قادته وحماية الشعب مما يمس أرواحه من أفعال تعسفية على يد الحكومات والمؤسسات الخاصة وغيرها من القوى. وبالتالي فإن الحكم الديمقراطي يجعل المؤسسات الحاكمة أكثر تجاوباً واشتمالاً وخضوعاً للمساءلة واحتراماً للأعراف والمبادئ الدولية.

ومن ثم تقع المساءلة في صميم فهمنا للحكم الديمقراطي. غير أن المساءلة ليست عنصراً محورياً في الحكم الديمقراطي وحده بل في جميع جوانب التنمية البشرية؛ نظراً لأنها تسهم في ضمان أخذ مصالح الفئات المجتمعية الأشد فقراً وتهميشاً بعين الاعتبار. فهي مبدأ أساسي من مبادئ حقوق الإنسان ومن ثم فهي جوهرية بالنسبة لنهج التنمية القائم على حقوق الإنسان الذي يلتزم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جميع برامجه

وهناك كثير من المؤسسات والآليات التي تعمل مساءلة الدولة من خلالها والتي يمكن تحسين هذه المساءلة فيها. فيمكن أن يطالب المواطنون وغيرهم من أصحاب الحقوق بوفاء الحكومات بالتزاماتها من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات والنُّهج [بالإضافة إلى الانتخابات]، وتستطيع الحكومات الاستجابة لمثل هذه المبادرات التي يقوم بها المواطنون. ويطلق على هذه الممارسة اسم "المساءلة الاجتماعية"، التي هي محل تركيز هذه المذكرة التوجيهية.

وقد تم دمج مبادئ المساءلة الاجتماعية بالفعل في النُّهج والأطر الأساسية التي يستخدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحكم الديمقراطي وغيره من المجالات. ويتوافق التركيز على المساءلة الاجتماعية تمام التوافق مع نهج التنمية القائم على حقوق الإنسان ويعزز تنفيذه لأنه يضع تأكيداً إضافياً على مبدأ المساءلة.

تسعى هذه المذكرة إلى تعزيز الوعي بأحد جوانب هذا المبدأ وضمان وضعه موضع التطبيق في برامجنا على نحو أكثر تنظيماً.

1.1. الغرض من المذكرة

تدرك الحكومات والجهات المانحة والمجتمع المدني وغيرها من الأطراف الفاعلة، ومن ضمنها القطاع الخاص، بشكل متزايد أهمية مختلف مستويات المساءلة لتحقيق التنمية البشرية، وتتدفق الآن كثير من الأموال على مبادرات تعزّز الحكم الشفاف والخاضع للمساءلة. وقد تمخضت أجندة المساءلة عن مجموعة من المفاهيم والمصطلحات التي كثيراً ما تتداخل، من بينها "المشاركة بالرأي" و"المساءلة الاجتماعية" و"المجتمع المدني" و"المواطنة النشطة" و"الانخراط المدني".

وفي هذا السياق سريع التغير، تسعى هذه المذكرة التوجيهية إلى تزويد موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإرشادات حول كيفية فهم المساءلة الاجتماعية ووضعها موضع التطبيق لتحقيق مزيد من الفعالية الإنمائية، وتقدم أمثلة لأماكن يحدث فيها هذا فعلاً.فتورد أقسامها الأولى عرضاً عاماً لتعريفات المساءلة الاجتماعية ومبادئها. فيما تعنى الأقسام المتأخرة بممارسة المساءلة الاجتماعية.

بما أن مفهوم المساءلة الاجتماعية يقع في صميم فهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحكم الديمقراطي (ربط المشاركة الشاملة بمؤسسات متجاوبة)، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز المساءلة الاجتماعية بطرق متعددة، وتوجد بالفعل معرفة وخبرة كبيرتان حول كيفية القيام بذلك. والغرض من هذه المذكرة هو تشجيع التآزر بين مختلف الأنشطة التي تكون أحياناً منفصلة لدواعٍ مؤسسية وتنظيمية، والمضيّ بتطبيق مبادئ المساءلة الاجتماعية إلى حدّ أبعد مما ينظر إليه كثيراً باعتباره "برامج الحكم الديمقراطي".

كما تبين المذكرة أيضاً أن نُهج المساءلة الاجتماعية لا تُعنى فقط -أو بالدرجة الأولى- باعتماد أدوات معينة، مثل بطاقات مرئيات المواطنين أو الآليات التشاركية لإعداد الميزانيات، التي بدأت تكتسب شهرة متزايدة. فنهج المساءلة الاجتماعية في البرامج هو بالأحرى عدسة تحليلية يمكن من خلالها النظر إلى البرامج أو الإستراتيجيات القائمة لرؤية إمكانية جعلها أكثر فعالية في مساندة مشاركة المواطنين والحكم المتجاوب. ولا توفر المذكرة قالب برامجي بل تلقي الضوء على المجالات الرئيسية التي تؤخذ في الاعتبار في سياق معين.

1.2. معلومات أساسية: أجندة المساءلة الجديدة

تعدّ خصائص النظم الديمقراطية الأساسية، مثل الانتخابات والبرلمانات متعددة الأحزاب، هي الوسائل الرئيسية التي يُخضِع بها المواطنون دولهم للمساءلة. وقد ارتفع عدد بلدان العالم التي تعتنق هذه النظم من 60 بلداً فقط في عام 1985 إلى أكثر من 140 بلداً في عام 2007.[1]وعلى الرغم من أن هذه الأرقام تثير الإعجاب، نجد في كثير من البلدان أن الآمال المتصاعدة تحولت إلى إحباط بسبب الإقصاء الاجتماعي والسياسي، وغياب الخدمات العامة الفعالة أو عدم جدواها، وعدم وجود مؤسسات خاضعة للمساءلة.وما زالت النساء -عالمياً- لا يحظين بتمثيل كافٍ على جميع مستويات صنع القرار، كما أخفقت الحكومات في كثير من البلدان في توفير ما يحتاجه مواطنوها أمس الحاجة ليحيوا حياة مرضية من وظائف وخدمات وأمن شخصي.

تضطر الحكومات الوطنية على المستوى الدولي وبشكل متزايد للخضوع لمساءلة أطراف فاعلة خارج حدودها. لا سيما في سياق المساندة المباشرة للميزانيات، تُلزم البلدان المعتمدة على المساعدات بالخضوع لمساءلة مؤسسات متعددة الأطراف والبلدان المانحة. وهكذا تتجه المساءلة "إلى الخارج" حيث تكون المساءلة أمام الجهات المانحة لها الأولوية على المساءلة "التنازلية" أمام المواطنين أو البرلمانات.

أدى عدم الرضا داخل البلدان عن محدودية أثر تطبيق نظم ديمقراطية رسمية، مقترناً بالإدراك المتزايد بأن للمواطنين والمجتمعات المحلية دوراً مهماً يلعبونه في كيفية أداء حكوماتهم، إلى اعتماد كثير من منظمات التنمية أجندة تشدد على "الشفافية" و"المشاركة بالرأي" و"المساءلة". ويجادل هؤلاء بضرورة ممارسة المواطنين ضغطاً على حكوماتهم للوفاء بالتزاماتها وتعزيز التنمية البشرية، بما في ذلك تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها واعتماد نهج للنمو الاقتصادي يراعي مصالح الفقراء وضمان توفير الخدمات الاجتماعية للفئات المستضعفة وحماية البيئة.

وقد خلق التأكيد المتزايد على لامركزية الحكومة وصنع القرار على المستوى المحلي أيضاً فرصاً لانخراط مجموعة جديدة من الأطراف الفاعلة في عمليات صنع القرار. وتُمنح الآن البلديات والمناطق والأقاليم صلاحيات موسعة للسيطرة على الموارد وتقديم الخدمات، وهو ما كان ذات يوم حكراً على الحكومة المركزية، وذلك اعتقاداً بأن الإتيان بالحكومة إلى المستوى المحلي "يقرّبها من الناس" ويزيد فرص مشاركة المواطنين.

وهناك بُعد إضافي يدفع أجندة المساءلة وهو فعالية المساعدات والتنمية. فمع اعتماد إعلان باريس بشأن فعالية المعونات في عام 2005 والقرارات الصادرة عن اجتماع المتابعة في أكرا في سبتمبر/أيلول 2008، انخرط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشاط في حوار مع الدول أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان الشريكة والمجتمع المدني العالمي بشأن مجموعة متنوعة من القضايا المتعلقة بإدارة المعونات والمساءلة المتبادلة.

[1] البيانات متاحة على الموقع: http://www.freedomhouse.org

2. المساءلة و"المساءلة الاجتماعية"

على الرغم من أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمل في مجال "الشفافية" و"المساءلة" و"النزاهة" منذ تسعينيات القرن الماضي، من الواضح أن الفترة الأخيرة شهدت زيادة حادة في الاهتمام بهذه العناصر باعتبارها عناصر أساسية في تحقيق التنمية البشرية بوجه عام والأهداف الإنمائية للألفية بوجه خاص. ويبرز التركيز المتجدد على المساءلة أهمية علاقات الدولة بالمجتمع في سياق جهود مساندة بناء دولة قادرة وفعالة وشاملة.

2.1. فهم المساءلة[2]

تعرّف المساءلة ببساطة بأنها التزام مَن في يدهم السلطة بتحمل تبعات أفعالهم. فهي تصف الحقوق والمسؤوليات الموجودة بين الناس، والمؤسسات (وتشمل الحكومات والمجتمع المدني والأطراف الفاعلة في السوق) التي لها أثر على حياتهم.[3] ففي الدول الديمقراطية، تساعد علاقات المساءلة على ضمان تمسك صانعي القرار بالمعايير والقواعد والأهداف المتفق عليها علناً، حيث يمنح المواطنون حكومتهم صلاحية فرض الضرائب والإنفاق وسن القوانين ووضع السياسات وإنفاذها، وفي المقابل يتوقعون منها تفسير وتبرير استخدامها صلاحياتها واتخاذ التدابير التصحيحية عندما تدعو الحاجة.

ومن هذا المنظور نجد أن للمساءلة غرضاً سياسياً (التحقق من إساءة استخدام صلاحيات السلطة التنفيذية السياسية) وغرضاً تشغيلياً (ضمان فعالية أداء الحكومات).[4] لكي تكون المساءلة فعالة لا بدّ أن تشتمل على مكوّنين، هما: المساءلة، وهي الالتزام بتقديم تفسير والحق في الحصول على ردّ، والإنفاذ، وهو ضمان اتخاذ إجراء أو الانتصاف في حالة فشل المساءلة.[5]

تعتبر المساءلة عنصراً أساسياً في النهج القائم على حقوق الإنسان والذي يشدد على العلاقات بين واجبات الدولة وما يقابلها من استحقاقات للفرد. وهي تساعد على تحديد على مَن تقع مسؤولية التصرف لضمان الوفاء بالحقوق. ولكي تقوم المساءلة بدورها، لا بد من وجود شفافية[6]؛ لأنه في غياب المعلومات الموثوقة والمتاحة في التوقيت السليم لا يوجد أساس للمساءلة أو لفرض عقوبات.[7] يقدم **الإطار 1** [في صفحة 8] ملخصاً للتعريفات الشائعة لمصطلحات عديدة ذات صلة بعلاقات المساءلة على الرغم من وجود تباين كبير في كيفية استخدام هذه المصطلحات في الممارسة العملية.

قد تكون المساءلة رأسية (مفروضة من الخارج على الحكومات، أو رسمياً من خلال العمليات الانتخابية، أو بطريق غير مباشر من خلال الانخراط المدني) أو أفقية (مفروضة من قبل الحكومات داخلياً من خلال آليات مؤسسية للرقابة والضوابط والتوازنات.[8] ويعرض **الشكل 1** [الصفحة 9] أمثلة على مختلف أنواع الآليات.

غير أنه وُجد أن صورتي المساءلة، الرأسية والأفقية، غير مرضيتين من جوانب كثيرة (مثلاً، عدم ملاءمة العمليات الانتخابية، عدم كفاية الضوابط والتوازنات التي ترسيها الدولة، قوانين السرية، غياب نقاط الدخول للمواطنين، لاسيما بالنسبة للفئات المهمشة).

ركزت الجهود المبذولة لمعالجة أوجه القصور في صورتي المساءلة الرأسية (الطلب) والأفقية (العرض) على كل جانب بشكل منفصل في العادة. فعلى سبيل المثال، اشتملت الجهود المبذولة لتعزيز المساءلة الرأسية على مساندة الأطراف الفاعلة من المجتمع المدني وتطوير القدرات في المنظمات غير الحكومية وتشجيع مشاركة المواطنين في عمليات السياسات وفي توفير الخدمات وآليات التظلم ونظم الرصد. أما مبادرات المساءلة الأفقية فقد اشتملت على تحسين آليات الحكومة الداخلية للتحقيق في المخالفات الانتخابية والفساد والانتهاكات الحقوقية وتصحيحها وتحسين عمليات مراجعة الإنفاق العام.[9]

---

2 يعتمد هذا القسم على مناقشة مثمرة جرت في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (2008): "من المسؤول أمام المرأة؟ النوع الاجتماعي والمساءلة".نيويورك: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الفصل 1.

3 بيتر نيويل، وجوانا ويلر. 2006. "جعل المساءلة أمراً مهماً".*موجز سياسات معهد دراسات التنمية*. 33.

4 مارك شاكتر (2000):"عندما تخفق المساءلة: إطار للتشخيص والعمل". موجز سياسات رقم 9. معهد الحوكمة.

5 أندرياس شيدلر (1999): "صياغة مفاهيم المساءلة". في الدولة المنضبطة ذاتياً: الصلاحيات والمساءلة في الديمقراطيات الجديدة. المحررون أندرياس شيدلر ولاري دياموند ومارك إف. بلاتنر. بولدر، كولورادو: لين راينر ببليشرز: 13-28.

6 توصف الشفافية بأنها "ترتبط بالانفتاح في العمليات والإجراءات عند تنفيذ العمل الموكل ورفع التقارير بشأنه. ولكي تكون العمليات والإجراءات شفافة فلا بد أن تكون واضحة وسهلة الفهم وتطبق بلا مواربة ولا تمويه". ص 19. التقييم القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الشفافية والمساءلة (2001).

7 مايك مور، وغراهام تيسكي (2006). إطار القدرة والمساءلة والاستجابة: ماذا تعني هذه المصطلحات، منفردةً ومجتمعةً؟ مذكرة مناقشة لمستشاري وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة المعنيين بالحوكمة والصراعات، معتكف وزارة التنمية الدولية للحوكمة، 14-17 نوفمبر/تشرين الثاني.

8 غويليرمو أودونيل.1998."المساءلة الأفقية في الديمقراطيات الجديدة".*مجلة الديمقراطية*. 9(3):112-126.

9 آن-ماري غويتز، وجون غافينتا (2001): دمج مشاركة المواطنين برأيهم والتركيز على احتياجات العملاء في تقديم الخدمة. ورقة عمل معهد دراسات التنمية 138. بريتون، المملكة المتحدة: معهد دراسات التنمية.

[الإطار 1]

التعريفات الشائعة لأنواع المساءلة

المساءلة للمستويات الأعلى: تُعرَّف بأنها مساءلة ذوي الرتب الأدنى أمام من هم أرفع منهم مستوىً في السلطة، كمساءلة الهيئات الحكومية المحلية أمام الهيئات الوطنية.

المساءلة للمستويات الأدنى: مساءلة ذوي الرتب الأعلى أمام مستوى أدنى، كمساءلة وزارة المالية -على سبيل المثال- أمام البلديات التي تتلقى جزءاً من أموالها من المستوى المركزي.

المساءلة الرأسية: تُفرَض على الحكومات من الخارج، أو رسمياً من خلال العمليات الانتخابية، أو بصورة غير مباشرة من خلال المواطنين والمجتمع المدني، بما في ذلك وسائل الإعلام. وتسعى هذه الأطراف الفاعلة الخارجية إلى فرض معايير للأداء الجيد على المسؤولين. وتعدّ الانتخابات الآلية الأكثر شيوعاً في ممارسة المساءلة الرأسية.

المساءلة الأفقية: تُفرَض على الحكومات من الداخل من خلال آليات مؤسسية للرقابة والضوابط والتوازنات، وتشير إلى قدرة مؤسسات الدولة على ضبط المخالفات التي ترتكبها الوكالات والهيئات العامة والسلطات الحكومية الأخرى، أو اشتراط قيام الوكالات والهيئات بالإبلاغ عن التجاوزات. فإلى جانب الضوابط والتوازنات المتبادلة التي تقدمها السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، توجد بالدولة وكالات وهيئات أخرى تقوم بمراقبة الأذرع الأخرى لها (مؤسسات "المساءلة الأفقية") والتي تتضمن لجان مكافحة الفساد ومراجعي الحسابات العموميين وآليات حقوق الإنسان ومسؤولي الشكاوى والتظلمات واللجان التشريعية المعنية بالحسابات العامة والوكالات والهيئات الرقابية والقطاعية.

المساءلة الهجينة (المختلطة): يتواجد هذا النوع حيثما يكتسب المجتمع المدني ذاته خصائص الدولة المتمثلة في الإشراف على أداء مؤسسات الدولة. ومن الأمثلة على آليات المساءلة الهجينة الآليات التشاركية لإعداد الميزانيات وبطاقات مرئيات المواطنين حول الخدمات العامة والمراجعات التي يجريها المواطنون.

المساءلة المحلية: تشير إلى جميع علاقات المساءلة المحلية، بما فيها المساءلة الأفقية والرأسية والمساءلة للمستويات الأدنى والمساءلة للمستويات الأعلى والهجينة والاجتماعية.

المساءلة المتبادلة: كثيراً ما يستخدم هذا المصطلح في سياق فعالية المعونات للإشارة إلى العلاقة بين الجهات المانحة ومتلقي المعونات. ويتضمن هذا النوع مفاهيم التبادلية ووجود توقعات متبادلة تتعلق بتصرفات كلا الطرفين.

المساءلة للمستويات الخارجية: مساءلة الأطراف المحلية/الوطنية أمام جهات مانحة أو شركاء تنمية خارجيين.

المساءلة الاجتماعية: هي صورة من صور المساءلة تنبثق عن أفعال المواطنين ومنظمات المجتمع المدني الرامية إلى مساءلة الدولة، وكذلك الجهود المبذولة من الحكومة والأطراف الفاعلة الأخرى (وسائل الإعلام، القطاع الخاص، الجهات المانحة) لمساندة هذه الأفعال.

المصدر: جويتز وجافينتا (2001) وجويتز وجينكينز (2005)

الشكل 1: الآليات الرأسية والأفقية لمساءلة الدولة[10]

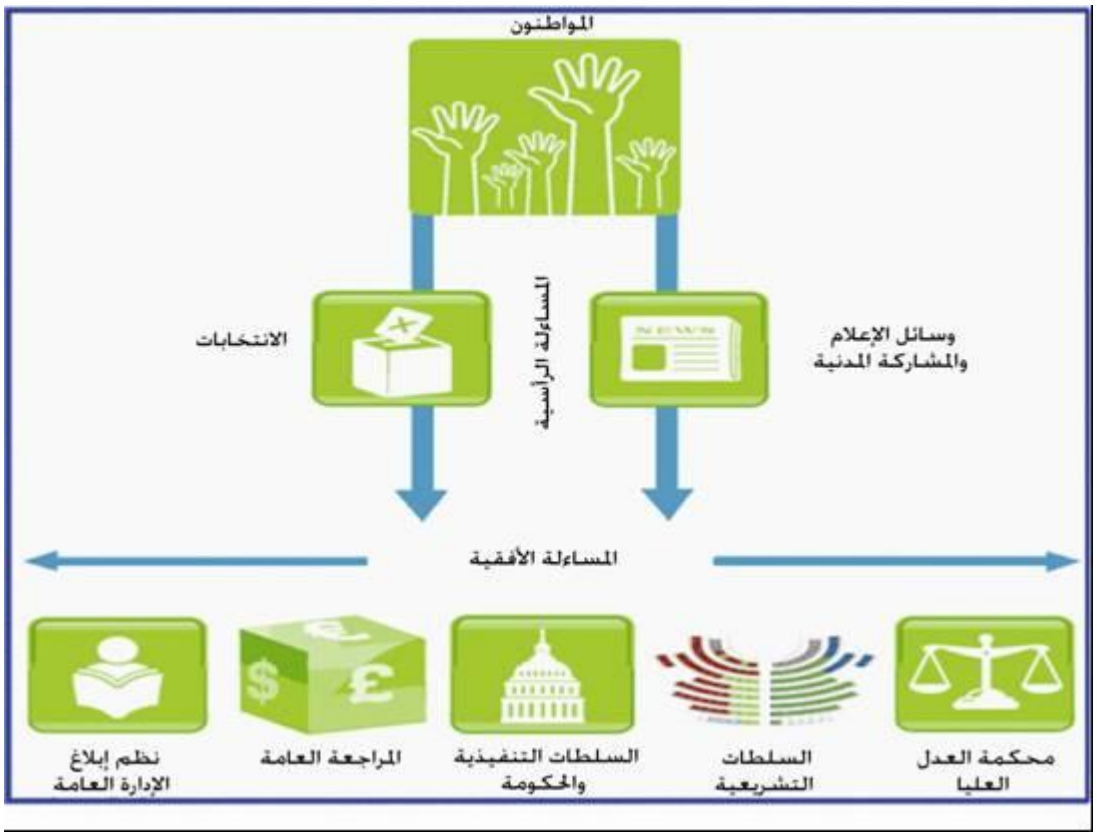

2.2. فهم المساءلة الاجتماعية

تشير المساءلة الاجتماعية إلى صورة من صور المساءلة تنبثق عن أفعال المواطنين ومنظمات المجتمع المدني الرامية إلى مساءلة الدولة، وكذلك الجهود المبذولة من الحكومة والأطراف الفاعلة الأخرى (وسائل الإعلام، القطاع الخاص، الجهات المانحة) لمساندة هذه الأفعال.

ومن شأن المساءلة الاجتماعية توفير مجموعات إضافية من المراجعات والتوازنات للدولة من أجل الصالح العام، مما يفضح وقائع الفساد والإهمال والقصور التي لا يتوقع أن تعالجها أشكال المساءلة الأفقية أو لا تقدر على معالجتها.[11] على عكس صور المساءلة الرأسية الأخرى مثل الانتخابات، يمكن غالباً ممارسة المساءلة الاجتماعية بشكل مستمر من خلال وسائل الإعلام والسلطة القضائية وجلسات الاستماع العامة وهيئات المحلّفين المشكلة من المواطنين والحملات والمظاهرات، إلخ. وهكذا فإن آليات المساءلة الاجتماعية تكمّل وتعزز آليات المساءلة الحكومية الرسمية، بما في ذلك الآليات السياسية والمالية والإدارية والقانونية.

هناك آليات وأدوات مختلفة كثيرة يمكنها تعزيز المساءلة الاجتماعية (مثلاً، تعزيز إمكانية النفاذ إلى المعلومات، أو تعزيز وسائل الإعلام المستقلة، أو استخدام أدوات معينة مثل بطاقات مرئيات المواطنين أو هيئات المحلّفين المشكلة من المواطنين). ونورد هذه الممارسات في القسم 5.

2.3.ما دواعي التركيز على المساءلة الاجتماعية؟

من المهم أن نشدد على أن المساءلة الاجتماعية تفعيل لعدد من المبادئ الأساسية التي تقع في صميم كل من الحكم الديمقراطي ونهج التنمية القائم على حقوق الإنسان. فالدول مسؤولة قانوناً عن الالتزامات التي تتعهد بها في إطار معاهدات

[10] صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (2008): من المسؤول أمام المرأة؟ النوع الاجتماعي والمساءلة نيويورك.

[11] معهد دراسات التنمية (نوفمبر/تشرين الثاني): موجز سياسات معهد دراسات التنمية، العدد 33.

حقوق الإنسان الدولية وتشريعها الوطني الخاص. ومن حق أصحاب الحقوق إخضاع الحكومة للمساءلة على هذه الالتزامات ويمكنهم استخدام مجموعة كبيرة من التدابير الرسمية وغير الرسمية لفعل ذلك. وتشمل التدابير الرسمية الآليات القانونية مثل اللجوء إلى المحاكم والهيئات الدولية المنشأة بموجب معاهدات.

يمكن للمساءلة الاجتماعية تعزيز نواتج التنمية والتقدم نحو تحقيق التنمية البشرية بوجه عام علاوة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتعزيز الروابط بين الحكومات والمواطنين من أجل:

- تحسين محور تركيز تقديم الخدمات العامة.
- رصد الأداء الحكومي وتعزيز الحكم المتجاوب.
- التأكيد على احتياجات الفئات المستضعفة في صياغة السياسات وتنفيذها.
- المطالبة بالشفافية وكشف الفشل الحكومي والفساد.
- تيسير إقامة روابط فعالة بين المواطنين والحكومات المحلية في سياق اللامركزية.
- تمكين الفئات المهمشة المقصاة تقليدياً من العمليات المتعلقة بالسياسات.

نناقش في الصفحة 32 مثالاً على كيفية استخدام نهج المساءلة الاجتماعية للمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في ألبانيا.

يمكن أن تساهم ممارسات المساءلة الاجتماعية بشكل خاص في معالجة قضايا عدم المساواة المستندة إلى النوع الاجتماعي. وهناك عدد من أدوات المساءلة الاجتماعية، مثل الميزنة على أساس النوع الاجتماعي والرصد والتقييم التشاركيين المصنفين حسب النوع الاجتماعي، التي تتناول خصيصاً قضايا النوع الاجتماعي في السياسة العامة. ولكن يمكن أن تتأثر مبادرات المساءلة الاجتماعية أيضاً بغياب المساواة بين النوعين الاجتماعيين. فالنساء -منهجياً- لا يحظين بتمثيل كافٍ في معظم منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة والحكومة، وهو ما يمكن أن يحد من قدرتهن على تعزيز مصالحهن الخاصة. وهناك تحليلات وموارد ممتازة تتعلق بجوانب النوع الاجتماعي من المساءلة الاجتماعية متاحة بالتفصيل في أماكن أخرى.[12]

2.3. فهم المفاهيم ذات العلاقة

المشاركة بالرأي

تشير المشاركة بالرأي إلى مجموعة متنوعة من الآليات، الرسمية وغير الرسمية، التي يعبر الناس من خلالها عن تفضيلاتهم وآرائهم ووجهات نظرهم ويطالبون بمساءلة مَن في يدهم السلطة. ويمكن أن تشمل الشكاوى والاحتجاجات المنظمة والضغط والمشاركة في صنع القرار أو تقديم الخدمات أو تنفيذ السياسات.[13] والمشاركة بالرأي تهمّ لأربعة أسباب مترابطة:

- للمشاركة بالرأي -من منظور الحقوق المدنية والسياسية- قيمة ذاتية، فمن الخير أن يمتلك الناس حرية التعبير عن معتقداتهم وتفضيلاتهم.
- إذا لم يعبر الناس عن أنفسهم، فلن تكون هناك إلا فرصة ضئيلة أو معدومة كي تعكس أولوياتُ الحكومة وسياساتُها تفضيلاتِهم وآراءَهم ووجهاتِ نظرهم.
- المشاركة بالرأي لبنة أساسية من لبنات المساءلة. ولكي يستجيب من بيده السلطة فلا بد أن يفعل ذلك رداً على حاجة أو رغبة تم التعبير عنها. غير أن هذه العلاقة ثنائية: فالمساءلة يمكنها أيضاً تشجيع المشاركة بالرأي، بأن تثبت أن ممارسة المشاركة بالرأي قادرة على إحداث فرق.
- تلعب عملية خلق المشاركة بالرأي، بمعنى التفاعل بين الجماعات والأفراد الذين يمارسون المشاركة بالرأي، دوراً مهماً في تمكين المجتمعات المحلية من الوصول جماعياً إلى المعايير (القيم وقواعد العدالة والأخلاق) التي يُحكم على أفعال الآخرين قياساً عليها.

تعتمد قدرة الأفراد والجماعات على المطالبة بحقوقهم والمطالبة بالمساءلة من خلال ممارسة المشاركة بالرأي على عدد من العوامل، من بينها:

تعتمد قدرة الأفراد والجماعات على المطالبة بحقوقهم والمطالبة بالمساءلة من خلال ممارسة المشاركة بالرأي على عدد من الشروط المسبقة، من بينها:

[12] صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (2008): من المسؤول أمام المرأة؟ النوع الاجتماعي والمساءلة، نيويورك. هناك موارد متعلقة بمبادرات الميزنة على أساس النوع الاجتماعي متاحة هنا.

[13] آن-ماري غويتز، وجون غافينتا (2001): دمج مشاركة المواطنين برأيهم والتركيز على احتياجات العملاء في تقديم الخدمة. ورقة عمل معهد دراسات التنمية رقم 138. بريتون، المملكة المتحدة: معهد دراسات التنمية.

- الحاجة إلى تمكين الأفراد، وهو ما يفترض مسبقاً وجود وعي بالحقوق وفهم أن الدولة عليها التزام للوفاء بهذه الحقوق.
- وجود منتدى يمكن فيه تنظيم مختلف المصالح والمطالبات في صورة أجندة مشتركة.
- القدرة على التوصل جماعياً إلى أجندات مشتركة للمطالبة بالمعلومات والحصول عليها وتدقيقها ثم اتخاذ إجراء.

نناقش في الصفحة 33 مثالاً من الفلبين على الطرق التي تم بها الجمع بين مختلف الأصوات لتعزيز المساءلة البلدية.

الانخراط المدني

هناك أشياء كثيرة مشتركة تجمع بين الانخراط المدني كمفهوم والمساءلة الاجتماعية، ولكنهما ليس مترادفين. فكلاهما يرتبط بفكرة العمل الجماعي من قبل المواطنين الذي "يشرك الناس في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تؤثر على حياتهم".[14] والانخراط المدني مفهوم عام يشمل عدداً من الآليات المختلفة التي ينخرط من خلالها المواطنون أو ممثلوهم في العمليات العامة ويسعون إلى التأثير عليها من أجل تحقيق أهداف وغايات مدنية.

وتحدد الخطة الإستراتيجية 2008-2013 الآليات والفرص المختلفة التالية للانخراط المدني:

- القوانين الانتخابية والمؤسسات والعمليات.
- قنوات التعبئة (مثل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني).
- قنوات الاتصال (الوصول إلى شبكات المعلومات والحكومة الإلكترونية ووسائل الإعلام المستقلة).

من عناصر المساءلة الاجتماعية مطالبة الدولة بسرعة الاستجابة والخضوع للمساءلة، وهذا العنصر لا يكون بالضرورة موجوداً في جميع صور الانخراط المدني. ومن ثم تشتمل أفعال المواطنين لتشجيع المساءلة الاجتماعية على إحدى صور الانخراط المدني، ولكن ليس كل الانخراط المدني يساهم في المساءلة الاجتماعية.

المشاركة

يرتبط مفهوم المشاركة كذلك ارتباطاً وثيقاً بالمشاركة بالرأي والمساءلة الاجتماعية والانخراط المدني. وهناك أوجه فهم مختلفة للمشاركة حتى في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا يوجد تعريف موحد. بوجه عام، ينظر كثيرون إلى المشاركة باعتبارها عملية يشارك الناس من خلالها ويساهمون في وضع السياسات وتنفيذها.[15] ولكن هناك مستويات وأنواعاً مختلفة من المشاركة، وأنماطاً مختلفة لوصفها. ويتمثل أحد النُهج في دراسة المستويات التالية للمشاركة:[16]

- **المعلومات والوعي**: على هذا المستوى، تكون المشاركة الفعلية عند حدها الأدنى وتشتمل على تبادل المعلومات وحملات التوعية العامة والمبادرات التثقيفية.
- **التشاور**: تشرك عملية التشاور المواطنين وأصحاب المصلحة المباشرة في حوار وعلاقات وتتضمن تحليلات أصحاب المصالح المباشرة ووضع خرائط للقضايا.
- **التمثيل**: على هذا المستوى، يتم تمثيل تفضيلات أصحاب المصالح المباشرة في منتديات السياسة العامة من خلال جماعات المواطنين/جماعات الدعوة المجتمعية.
- **علاقات الشراكة**: على هذا المستوى، يتحول التشاور إلى تعاون فعلي، حيث تأخذ منتديات المواطنين زمام المبادرة في وضع السياسات وتنفيذها.
- **الرقابة والمراجعات**: على هذا المستوى، "يمتلك" أصحاب المصالح المباشرة مبادرات لوضع السياسات وتقديم الخدمات، ويوفرون الرصد والتقييم اللازمين باعتبارهم مالكين للعملية بالكامل.

مشاركة المواطنين شرط مسبق ضروري لتشجيع المساءلة الاجتماعية، وهي تميز بين المساءلة الاجتماعية وآليات المساءلة التقليدية (مثل نظم المراجعة العامة، والسلطة التشريعية، وغيرها). ولكن كثيراً ما لا تركز النُهج التشاركية صراحةً على المساءلة.

[14] يصف تقرير التنمية البشرية لسنة 1993 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الانخراط المدني بأنه "عملية -لا حدث- تشرك الناس مشاركة تامة في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على حياتهم".

[15] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1997): تمكين الناس: دليل للمشاركة ومنظمات المجتمع المدني وبرنامج المشاركة، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[16] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010) مشاركة الشعوب المهمشة في السياسة العامة، تمهيد للمشاركة في السياسة العامة. مسودة. متاحة على الموقع: http://teamworks.beta.undp.org/pg/groups/116508/mp4m/.

3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمساءلة الاجتماعية

يتناول هذا القسم العلاقة بين المساءلة الاجتماعية وعدد من المجالات التشغيلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويوجز مفاهيم المساءلة الاجتماعية في الخطة الإستراتيجية ثم يتناول بالتفصيل علاقة كل منها بالمجالات المعينة لبرامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك مختلف مجالات برامج الحكم الديمقراطي.

3.1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التوجه الإستراتيجي 2008-2013

يتميز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بميزة مقارنة قوية في تشجيع المساءلة الاجتماعية. فخبرته وتجاربه في الحكم الديمقراطي وعلاقته التقليدية بالحكومات المضيفة باعتباره شريكاً موثوقاً ومحايداً، علاوة على دوره التنسيقي المعترف به على نطاق واسع من قبل الأطراف الفاعلة الأخرى في مجال التنمية، تمكّنه من لعب دور قيادي. ويستطيع البرنامج تعزيز كل من الحاجة إلى المساءلة الاجتماعية وتوفير المساندة للحكومات وفئات المواطنين في كيفية تفعيل هذا المفهوم في الممارسة العملية بحيث يتم دمجه في عمليات التنمية وتقديم الخدمات الوطنية.

تشدد الخطة الإستراتيجية 2008-2013 "تسريع التقدم العالمي في التنمية البشرية" على دور الحكم الديمقراطي في تحقيق التنمية البشرية من خلال الأهداف الإنمائية للألفية، وتعيّن أهمية تعزيز المشاركة الشاملة وتعزيز المؤسسات الحاكمة المتجاوبة والخاضعة للمساءلة كعمليات حاسمة. وتؤلف هذه النُّهج معاً التزاماً بالمساءلة الاجتماعية وتعترف بأهمية العمل في كل من "الطلب" و"العرض" للوصول إلى دول خاضعة للمساءلة. وتؤكد الخطة على الحاجة إلى تعزيز مشاركة وانخراط جميع أصحاب الحقوق والفئات المستضعفة والمهمشة على وجه الخصوص (الفقراء، النساء، الشباب، المعاقين، الشعوب الأصلية) في حوارات السياسة العامة وصنع القرار.

غير أن مفاهيم المساءلة الاجتماعية -كما ناقشنا أعلاه- ليست محورية في مناقشة الحكم الديمقراطي في الخطة الإستراتيجية فحسب، بل جوهرية بالنسبة لنهجنا في التنمية البشرية ومن ثم فهي مدمجة في الإطارات والنُّهج المستخدمة في عموم الخطة. ويبرز نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنمية القدرات، والذي وصف بأنه مساهمة البرنامج الشاملة في سبيل التنمية البشرية، بشكل واضح أهمية المساءلة باعتبارها أحد أربعة مجالات رئيسية ينبغي أن تعالجها الإجراءات التدخلية لتنمية القدرات (إلى جانب الترتيبات المؤسسية والقيادة والمعرفة). ويساعد نهج التنمية البشرية المؤلف من خمس خطوات الذي يتبعه البرنامج في تحديد نقاط دخول إستراتيجية يتم من خلالها العمل في قضايا المساءلة ومعالجة أوجه العجز بشكل عام في القدرات.

3.2. المساءلة الاجتماعية وبرامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يمكن الاطلاع على أمثلة لتفعيل مبادئ المساءلة الاجتماعية من خلال العمل مع كلا جانبي "العرض" و"الطلب" في جميع البرامج التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ومن أجل تحفيز جانب "الطلب"، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كثير من السياقات من خلال التأكيد على الانخراط المدني وتعزيز دور المجتمع المدني، وذلك كما ناقشنا في إستراتيجية المجتمع المدني الخاصة بالبرنامج.[17] يدخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شراكات مع شريحة عريضة من منظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية والعالمية في تنفيذ البرامج والدعوة للسياسات في مجالاته المواضيعية الستة جميعاً. كما يعمل البرنامج لتعزيز البيئة القانونية والتنظيمية والمعيارية التي يسعى فيها المجتمع المدني إلى إخضاع الحكومات للمساءلة. وهناك كثير من دراسات الحالة الجيدة في هذا المجال متاحة في أماكن أخرى، ولن نكررها هنا.[18] ونناقش في الصفحة 35 مثالاً على كيفية مساعدة منظمات المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المحلي في كينيا على ضمان تحسين المساءلة على المستوى المحلي في إدارة الأموال المخصصة للتنمية المحلية بما في ذلك الأموال التي يتولى القادة المنتخبون المسؤولية المباشرة عنها.

يُعنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في سياق المجالات المواضيعية، بالعمل على جانبي "الطلب" و"العرض" من المساءلة الاجتماعية. ففي مجال الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يشدد البرنامج على تعزيز مشاركة الأطراف الفاعلة المحلية برأيها في عمليات التنمية المحلية من خلال التقييم والتخطيط والرصد التشاركي للبرامج والخطط. ويورد المثال الألباني المذكور في الصفحة 32 إستراتيجيات متكاملة يستخدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كلاً من أجل تحسين

[17] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2008): المشاركة بالرأي والمساءلة لأغراض التنمية البشرية: إستراتيجية عالمية لتعزيز المجتمع المدني والمشاركة المدنية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[18] انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2008): شراكات فاعلة: انخراط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المجتمع المدني متاح هنا.

مشاركة الناس في تحديد السياسات المراعية لمصالح الفقراء وأيضاً لبناء قدرات مؤسسات الدولة كي تكون متجاوبة وتشجع إستراتيجيات كسب العيش المراعية لمصالح الفقراء.

وفي مجال البيئة والطاقة، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المجتمعات المحلية الريفية والشعوب الأصلية لتعزيز مشاركتهم في تحديد السياسات والانخراط في القضايا المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية. ففي شرق الكاميرون على سبيل المثال، تم تزويد شعب باكا بكاميرات فيديو لتوثيق الضرر الذي يلحقه تغير المناخ بالغابات التي يعيشون فيها. واستُخدم الفيلم الوثائقي الناتج في العمل الدعوي خلال مؤتمر القمة العالمي للشعوب الأصلية المعني بتغير المناخ.

وفي مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز،[19] انخرطت جماعات ومنظمات المجتمع المدني في العمل الدعوي بشكل دائم للضغط من أجل مجموعة من الغايات المتعلقة بالسياسات من ضمنها تحسين الرعاية الصحية وزيادة إمكانية الحصول على العلاج الميسور المضاد للفيروسات الرجعية، محققة نجاحاً خاصاً في لفت الانتباه إلى الشرائح السكانية والمجتمعات المحلية التي كثيراً ما تُهمَل في المناقشات والحوارات المتعلقة بالسياسات وكذلك تخطيط وتنفيذ ورصد جهود التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.[20]

تشدد إستراتيجية المساواة بين الجنسين (2008-2011) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أهمية إعارة اهتمام صريح لتنمية قدرات المرأة على قدم المساواة مع الرجل. وتشدد الإستراتيجية على تعزيز قدرات المرأة للمشاركة في تخطيط السياسات ورفع التقارير ورصد وتقييم البرامج.[21]

تعدّ البلدان الخارجة من الصراعات بيئات ذات صعوبة خاصة فيما يتعلق بتطوير نظم وآليات للمساءلة الاجتماعية.[22] ويرجع هذا في المقام الأول إلى حقيقة تمخض الصراعات عن تدمير مؤسسات الدولة ونظم وشبكات الحوكمة أو تقويضها بدرجة خطيرة. فانخفاض الملكية الحكومية لعمليات التنمية أو انعدامها تماماً أمر شائع، وعادة ما تتشكل جماعات المصالح لحماية مصالح ضيقة. وفي بعض السياقات، يؤدي إحياء مؤسسات الدولة أيضاً إلى درجة مفرطة من المركزية من شأنها أن تسفر عن ندرة فرص التفاعل بين الدولة والمواطن على المستوى المحلي.

يثير التعافي المبكر في سياقات ما بعد الصراعات تحديات خاصة إضافية نظراً لأنه غالباً ما يتطلب مساندة سريعة لضمان الأمن وحماية حقوق الضحايا والفئات المستضعفة، كالمشردين داخلياً والنساء، وتلبية احتياجاتهم، وتعزيز سيادة القانون وإقامة العدالة، وتحقيق نتائج سريعة للبرهنة على "جني ثمار السلام". وغالباً ما ينظر إلى الحاجة إلى التحرك السريع في مثل هذه الظروف باعتبارها ليست في مصلحة العمليات البطيئة المطلوبة لبناء المشاركة والمساءلة الاجتماعية.

هناك أيضاً عدد من العوامل ذات الصلة بالصراع التي كثيراً ما قوضت قدرة المواطنين على المشاركة في عمليات صنع القرار، ومن ضمنها غياب الثقة في المؤسسات الموهنة وتحول علاقات القوة والخوف من القصاص والتشرد وغيرها. وعلى الرغم من التحديات، فربما تتيح مثل هذه السياقات أيضاً فرصة لتعزيز حقوق الإنسان وإقرار عقد اجتماعي يستند إلى سيادة القانون والعدالة والأمن. وربما يتبين أيضاً أنها لحظة حرجة لإعادة تقييم أدوار وقدرات الجنسين واتخاذ خطوات ملموسة في سبيل تعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

3.3. المساءلة الاجتماعية وبرامج الحكم الديمقراطي

تقع المساءلة الاجتماعية في صميم عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحكم الديمقراطي وترتبط بجميع مجالاته الخدمية.

الحكومة الإلكترونية والنفاذ إلى المعلومات عن طريق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

تشير الشواهد الحديثة المستمدة من العديد من البلدان النامية إلى إمكانية تحقق تحسين نواتج التنمية إذا أخذ واضعو السياسات وصانعو القرار احتياجات المستفيدين المرتقبين وأولوياتهم بعين الاعتبار. ففي هذا السياق تُسمع أصوات المواطنين ويُتخذ إجراءات بشأنها. وهنا فقط يمكن لجانب العرض (الحكومة) أن يلبي الطلب (أصحاب المصالح المباشرة) بفعالية.

تمخض ظهور تكنولوجيات جديدة للمعلومات والاتصالات وانتشارها بسرعة عن قنوات جديدة لتفاعل المواطنين وأصحاب المصالح المباشرة مع الحكومات بأسلوب أشد فعالية. كما وفر أيضاً حلولاً مبتكرة لتقديم الخدمات العامة الأساسية

[19] للاطلاع على دراسات حالة وإرشادات عملية حول كيفية تعزيز أثر المجتمع المدني في جهود التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009): شراكة المجتمع المدني والحكومة في الجهود الوطنية للتصدي للإيدز: تصميم وتنفيذ البرامج، مذكرة توجيهية.

[20] برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس ومرض الإيدز 2006 *تقرير حول الوباء العالمي*.

[21] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2008)، تمكين ومساواة: إستراتيجية تعزيز المساواة بين النوعين الاجتماعيين (2008-2011)، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[22] انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2007): تنمية القدرات أثناء الفترات الانتقالية، مذكرة ممارسات.

للمجتمعات الفقيرة والمهمشة على نطاقات أوسع وبتكاليف ميسورة. ويرتكز عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحكومة الإلكترونية على هذه الافتراضات الأساسية ويتخذ نهجاً يتمحور حول المواطنين/أصحاب المصالح المباشرة، إلى جانب نهج يراعي مصالح الفقراء في تعزيز المشاركة والمساءلة. ويمثل هذا تحولاً عن الإجراءات التدخلية التقليدية للحكومة الإلكترونية التي ينظر فيها إلى المواطنين باعتبارهم مجرد متعاملين. يعدّ المواطنون بوصفهم أصحاب مصالح مباشرة جزءاً لا يتجزأ من عمليتي وضع الأجندة السياسية وتنفيذ البرامج، بما في ذلك القرارات الخاصة بالاستثمارات العامة، وبالأخص على المستوى المحلي.

يشتمل إطار الحكومة الإلكترونية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ثلاثة مكونات رئيسية وهي:

1. الإدارة الإلكترونية: الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرامية إلى تعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة داخل المؤسسات العامة، الوطنية منها والمحلية.
2. تقديم الخدمات الإلكترونية: الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرامية إلى تقديم الخدمات العامة للشعب مع التركيز على الشرائح الفقيرة والمهمشة.
3. المشاركة الإلكترونية: الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرامية إلى تعزيز التفاعل بين المؤسسات العامة والمواطنين لتشجيع تحسين السياسات والخدمات والعمليات العامة. وهي تشمل ثلاثة مستويات: توفير المعلومات للمواطنين والتشاور معهم والحوار بين الحكومة وبينهم.

يجري العمل في هذا المجال من خلال ثلاثة مكونات إضافية متشابكة:

- الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاتصال: استثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البنية التحتية للمعلومات والاتصال والمعدات لتعزيز الاستخدام الأوسع نطاقاً (للإنترنت عريض النطاق مثلاً) ومراكز الخدمات المجتمعية ونقاط الوصول العامة.
- النفاذ إلى المعلومات عن طريق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات: الاستثمارات العامة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشجيع استخدام التكنولوجيا الرقمية في المعلومات العامة ونشرها بين عموم السكان وظهور وسائل إعلامية جديدة ومستقلة باستخدام التكنولوجيات الجديدة.
- السياسات والبيئة المواتية واللوائح التنظيمية: استثمارات عامة لمساندة وضع وتنفيذ سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية والحكومة الإلكترونية اللوائح التنظيمية وتشريع النفاذ إلى المعلومات وما إلى ذلك.

كما يساند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً تفعيل استخدام تكنولوجيات الهواتف الجوالة لتحسين الحوكمة. تمتلك تكنولوجيات الهواتف الجوالة إمكانية هائلة من حيث إتاحة إمكانية الوصول للفئات الفقيرة والمهمشة، كما يمكن استخدامها في كثير من مبادرات المساءلة الاجتماعية وجهود تقديم الخدمات الإلكترونية المراعية لمصالح الفقراء.

يرتبط العمل في مجال النفاذ إلى المعلومات عن طريق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بشكل وثيق بعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأوسع نطاقاً في مجال النفاذ إلى المعلومات والذي يمثل عنصراً أساسياً يساند تنمية المساءلة الاجتماعية.[23] يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية لتعزيز حرية وتعددية مصادر المعلومات. وهو يعمل في جانبي "الطلب" و"العرض"، معززاً كلاً من قدرة مؤسسات الدولة على توفير إمكانية النفاذ إلى المعلومات الرسمية وقدرة المجتمع المدني على المطالبة بالمعلومات وإدارة منافذ المعلومات المستقلة. كما يعمل البرنامج أيضاً على دمج نُهج الاتصال لأغراض التنمية[24] في تنفيذ البرامج والمشروعات لزيادة الوعي بقضايا التنمية وخلق مساحات عامة آمنة للنقاش والحوار والعمل بشأن القضايا الرئيسية. علاوة على ذلك، يساند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي آليات تعزيز المشاركة بالرأي، حتى من خلال وسائل الإعلام. ومن أمثلة ذلك مبادرة الاتصال لأغراض التمكين التي تهدف إلى تحديد احتياجات المعلومات والاتصالات لدى الفئات المهمشة من خلال تقييمات مخصوصة للاحتياجات ووضع إستراتيجيات إعلامية لتلبية الاحتياجات التي تم تحديدها. ويقدم البرنامج أيضاً مساعدات للارتقاء بوسائل الإعلام الحرة والتعددية والمستقلة وتمكين وسائل الإعلام من لعب دورها في الخدمة العامة والرقابة.

إقامة العدالة والتمكين القانوني للفقراء

في غياب إمكانية إقامة العدالة، لا يمكن للناس المشاركة برأيهم ولا ممارسة حقوقهم ولا مقاومة التمييز ولا إخضاع صانعي القرار للمساءلة. وبالتالي فإن سيادة القانون وإقامة العدالة والتمكين القانوني عوامل لا غنى عنها لتيسير عمل المساءلة الاجتماعية والمساهمة في خلق بيئة مواتية لتعزيز التنمية البشرية والحد من الفقر. وفي برنامج الأمم المتحدة

[23] انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2003) مذكرة ممارسات النفاذ إلى المعلومات:
http://www.undp.org/oslocentre/docs03/access_to_information_practice_note.pdf

[24] انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009) الاتصال لأغراض التنمية: لمحة عن ممارسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أوسلو: مركز أوسلو للحكم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الإنمائي، يعمل مكتب منع الأزمات والانتعاش منها ومكتب السياسات الإنمائية بشكل مشترك مع المكاتب القطرية لإنجاح برامج سيادة القانون والأمن وإقامة العدالة في جميع ظروف البلدان النامية.

يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شركاءه على تعزيز الشرعية والثقة العامة في نظام العدالة بتشجيع المشاركة المدنية في عمليات الإصلاح القانوني لضمان أن تراعي تدابير الإصلاح والقوانين والإجراءات مصالح الفقراء وتعالج التحديات في القطاع وتكون أكثر قابلية لاستخدامها لطلب المساءلة من الدولة. علاوة على ذلك، فإن انخراط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحقيق العدالة والتمكين القانوني يؤكد على أهمية الانخراط مع القاعدة الشعبية والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني التي تساند مساءلة الدولة أمام مواطنيها.

حقوق الإنسان

تضفي حقوق الإنسان أهمية على أجندة التنمية وتعد أساس عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال المساءلة الاجتماعية. وتلفت حقوق الإنسان الانتباه إلى المساءلة لتحقيق المنافع الإنمائية لجميع الناس وتضفي شرعية قانونية وأخلاقية وحساً بالعدالة الاجتماعية على أهداف التنمية البشرية. ويوجه هذا المنظور الاهتمام عند رسم الأهداف الإنمائية إلى حقوق واحتياجات أفراد المجتمع الأكثر حرماناً وإقصاءً، وخصوصاً حيثما يكون الحرمان نتيجة للتمييز. كما أنه يلقي الضوء على الحق في النفاذ إلى المعلومات وإبداء الرأي السياسي للجميع والحقوق المدنية والسياسية الأخرى كجزء لا يتجزأ من عملية التنمية.

هناك جانبان لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال حقوق الإنسان، وكلاهما يرتبطان بتعزيز المساءلة الاجتماعية. أحدهما يركز على مساندة البلدان في بناء قدرات النظم والمؤسسات (لجان مستقلة لحقوق الإنسان، مكاتب مسؤولي الشكاوى والتظلمات، وغيرها) القائمة على المستويين الوطني والمحلي لتشجيع حقوق الإنسان وحمايتها. كما أنه يساعد البلدان على أن يكون بها مزيد من الانخراط مع آليات حقوق الإنسان الدولية من خلال التوفيق بين القوانين والسياسات الوطنية وأعراف ومعايير حقوق الإنسان الدولية والوفاء بالتزامات رفع التقارير والمشاركة في اجتماعات ومؤتمرات حقوق الإنسان.

يُعنى الجانب الرئيسي الآخر لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتشجيع النُّهج القائمة على حقوق الإنسان في وضع برامج التنمية وتطبيقها. وتشجع هذه النهج التحول الاجتماعي من خلال تمكين الناس من ممارسة "المشاركة برأيهم" للتأثير على عمليات التغيير. وهي تضفي جوهراً على المبادئ العامة لحقوق الإنسان بترجمتها إلى استحقاقات وأفعال ملموسة.[25] وكما بيّنا سابقاً، فإن النّهج القائم على حقوق الإنسان والمساءلة الاجتماعية يعزز أحدهما الآخر. ففي حين يوفر النّهج القائم على حقوق الإنسان مجموعة من الأدوات والمراجع الضرورية لتطبيق مبادئ حقوق الإنسان على برامج التنمية، توفر نُهج المساءلة الاجتماعية وسائل وأدوات عملية إضافية لتحسين المشاركة وتمكين الناس من المطالبة بالمساءلة.

الإدارة العامة والحوكمة المحلية

تعد الإدارة العامة في أي بلد على المستويين الوطني والمحلي هي الواجهة الرئيسية بين عرض الحوكمة الرشيدة والطلب عليها، بين الدولة والشعب. وبالتالي فهي "الموقع" حاسم الأهمية لمبادرات المساءلة الاجتماعية. وقد صممت كثير من أدوات المساءلة الاجتماعية التي نناقشها في القسم التالي بشكل واضح لتعزيز التفاعل بين الدولة والمواطن من خلال الإدارة العامة من أجل زيادة المساءلة. فعلى سبيل المثال، يمكن للتحليل التشاركي للأثر الاجتماعي وعمليات مراجعة السياسات زيادة تجاوب نظام وضع السياسات، ويمكن أن تساعد بطاقات قياس الأداء المجتمعية والمراجعات الاجتماعية في رصد وتحسين الخدمات العامة، كما أن الطرق البديلة لوضع الميزانيات والرقابة العامة على الميزانيات والرصد العام للمشتريات يمكنها تعزيز مشاركة المواطنين في نظم إدارة الإيرادات والمصروفات. وعلى أرض الواقع، نجد أن استخدامها على المستوى المحلي هو الذي يكون له الأثر الأكبر في الغالب، ولكن على هذا المستوى أيضاً ربما نشهد أكبر معارضة لاستخدامها.

تشتمل مساندة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للإدارة العامة والحكم المحلي بالفعل على مجموعة عريضة من المبادرات التي لا تقتصر على معالجة الشواغل التقليدية لتحديث الإدارة العامة على المستويين الوطني والمحلي، بما في ذلك تدريب الموظفين العموميين والممثلين المحليين المنتخبين، بل تهدف أيضاً إلى إتاحة مزيد من المشاركة بالرأي للمواطنين في مناقشات السياسة العامة ومساندة النفاذ إلى المعلومات. والواقع أن تعزيز "طلب" المواطنين على تحسين أداء الخدمات العامة يعزز أيضاً الجهود الرامية إلى تشجيع آليات المساءلة الداخلية في مؤسسات الدولة. ومن ثم فقد ركز عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المجال بشكل متزايد على تشجيع اشتمال المواطنين في عمليات وضع السياسات وصنع القرار ويمكن تعزيزه بدرجة أكبر من خلال زيادة التأكيد على مبادئ وممارسات المساءلة الاجتماعية.

[25] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2005) حقوق الإنسان في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مذكرة ممارسات، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مكافحة الفساد

يؤثر الفساد سلباً على جهود الحد من الفقر وحماية البيئة وتعزيز حقوق الإنسان وضمان المساواة بين النوعين الاجتماعيين، وهو مصدر قلق كبير بالنسبة للفقراء، وكثيراً ما يكون "هدف" مبادرات المساءلة الاجتماعية. وتساند المواد 9 و10 و13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد استخدام أدوات المساءلة الاجتماعية مثل المراجعات الاجتماعية ومراجعات المواطنين وتتبع الميزانية والرصد العام للمشتريات لضمان مشاركة المواطنين وانخراطهم في جهود مكافحة الفساد.[26]

يعالج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تبعات الفساد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بعيدة المدى من خلال جميع مجالات ممارساته. فمن خلال مجال ممارسة الحكم الديمقراطي، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومات والمواطنين على السواء لمكافحة الفساد. وهو يساند على وجه التحديد اعتماد أطر لمكافحة الفساد وتعزيز المؤسسات الرقابية. كما أنه يزود البلدان بالمساعدات الفنية في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وعلى وجه الخصوص التدابير الوقائية المبينة في الفصل الثاني من الاتفاقية. علاوة على ذلك، يساند البرنامج تطوير أدوات قياس للحوكمة ومكافحة الفساد مملوكة وطنياً واستخدام هذه الأدوات.

بالإضافة إلى تعزيز قدرة الدولة على مواجهة الفساد وتحسين شفافية ومساءلة الإدارة العامة، يعطي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً أولوية لتشجيع الجهود التي يبذلها الشركاء الرئيسيون في المجتمع المدني ووسائل الإعلام والقطاع الخاص للمطالبة بمساءلة الدولة. ويوفر البرنامج مساندة لبناء قدرات وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في مجال قواعد ومعايير وممارسات مكافحة الفساد ويساندها في لعب دور رقابي. كما أنه يساند زيادة النفاذ إلى المعلومات الرسمية بما في ذلك التقارير الخاصة بالميزانية والمصروفات. كذلك يعير البرنامج اهتماماً خاصاً لضمان مشاركة المرأة في تصميم مبادرات مكافحة الفساد وتنفيذها، بما في ذلك من خلال طرق المساءلة الاجتماعية المختلفة.

النظم والعمليات الانتخابية

إن الانتخابات عنصر أساسي في نظم الحكم الديمقراطي، وهي وسيلة المواطنين الرئيسية لإخضاع الحكومات للمساءلة واختيار الحكومات التي يظنون أنها ستلبي احتياجاتهم. ولكن ينبغي إجراء هذه الانتخابات في سياق نظام ديمقراطي أوسع لضمان قيام حكومات تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المجال من خلال "نهج الدورة الانتخابية" الذي يشدد على الانتخابات بوصفها عمليات دورية لا فعاليات تقام على فترات منتظمة. وتنقسم الدورة الانتخابية إلى ثلاث مراحل رئيسية - **مرحلة ما قبل الانتخابات** (مثلاً، فيما يتعلق بالتخطيط، التدريب والتوعية، التسجيل والترشيح، الحملة الانتخابية)، **مرحلة الانتخابات** (أيام التصويت، التحقق من النتائج)، **مرحلة ما بعد الانتخابات**.

يضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أهمية مماثلة على الإدارة والتنمية الانتخابيين (الإصلاح الانتخابي والعمليات الانتخابية وتنمية قدرات المؤسسات الانتخابية) طوال الدورة الانتخابية وعلى إقامة شراكات مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام لتحسين المشاركة المدنية وتمكين الناخبين من الإقدام على اختيارات حاسمة مبنية على علم. وهو يعمل على وجه التحديد مع منظمات المجتمع المدني (والدول) لتحسين الاتصال فيما قبل الانتخابات وأثنائها وبعدها، وخصوصاً استهداف النساء وغيرهن من شرائح المجتمع غير الممثلة تمثيلاً كافياً، في مجموعة من المجالات من ضمنها التوعية المدنية وتثقيف الناخبين وتعبئة الناخبين ورصد الانتخابات ووضع أجندة ما بعد الانتخابات. ويتمحور عمل البرنامج مع وسائل الإعلام في مجال الانتخابات على بناء قدرات وسائل الإعلام لتوفير تغطية انتخابية متوازنة. كما أنه يضمن تكافؤ الفرص للقيام بالحملات الانتخابية لجميع الأحزاب السياسية، وهو في بعض البلدان يعمل خصيصاً على تعزيز إمكانية وصول الأحزاب السياسية إلى وسائل الإعلام.

سوف يعزز تطبيق مبادئ المساءلة الاجتماعية في هذا المجال بدرجة أكبر جهود تعزيز انخراط المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في جميع جوانب الدورة الانتخابية. ويمكنه تحديداً تعزيز فرص الانخراط الأوسع في رصد الانتخابات ورفع التقارير حول تمويل الحملات الانتخابية. وعلى حسب سياق البلد، يمكن أن يساند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركاء وغيرهم على وضع طرق مبتكرة لإشراك المواطنين في رصد الانتخابات وكذلك إدارة الصراعات المرتبطة بالانتخابات من خلال آليات بديلة لحل المنازعات مدفوعة باعتبارات المواطنين (مثلاً، مبادرة "Vote Report India" عبارة عن منبر على الإنترنت مدفوع باعتبارات المواطنين لرصد الانتخابات في الهند[27]). علاوة على ذلك فإن مساندة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبرنامج الحكم الديمقراطي من خلال المجالات الأخرى، بما في ذلك النفاذ إلى المعلومات ومكافحة الفساد والبرلمانات وإصلاح الإدارة العامة، تعزز أيضاً جهود ضمان حرية الانتخابات ونزاهتها.

---

[26] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2008)، إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول الفساد والتنمية: مذكرة توجيهية بشأن مكافحة الفساد، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[27] فوت ريبورت إنديا منصة على الإنترنت تعاونية لرصد الانتخابات مدفوعة باعتبارات المواطنين تأسست لرصد الانتخابات العامة الهندية لسنة 2009، حيث يرسل المستخدمون تقارير بخصوص انتهاكات ميثاق السلوك النموذجي الصادر عن مفوضية الانتخابات الهندية عن طريق الرسائل القصيرة والبريد الإلكتروني وتقارير الويب،وتقوم المنصة بتجميع هذه التقارير على الإنترنت على خريطة تفاعلية. للمزيد من التفاصيل، انظر http://votereport.in/.

التنمية البرلمانية

البرلمانات مؤسسات عامة حيوية للمساءلة والرقابة في أي نظام حكم ديمقراطي. وفي ظل اعتماد مزيد من البلدان الانتخابات كوسيلة شرعية تمكنها من اختيار حكوماتها، هناك زيادة في الطلب على تعزيز المؤسسات الديمقراطية لضمان أن تكون الحكومات المنتخبة شفافة وخاضعة للمساءلة ومتجاوبة مع احتياجات الشعب. وتهدف مساندة التنمية البرلمانية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تشجيع الممارسات الديمقراطية السليمة بالارتقاء بالأدوار التمثيلية والتشريعية والرقابية التي تقوم بها البرلمانات. ويوفر البرنامج مساندة للبرلمانات في مجال الإصلاح الدستوري، وإرساء قواعد إجرائية وقوانين إطارية، والمراجعة التشريعية، وأبحاث وتحليل السياسات، وتعزيز دور المرأة في البرلمانات، وتعزيز دور البرلمانات في المساءلة المالية والتنمية الاقتصادية -على سبيل المثال لا الحصر- وبالتالي يزيد من أهمية البرلمان في مقابل السلطتين التنفيذية والقضائية.

الأهم من ذلك كله أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على تعزيز علاقات البرلمان بالمجتمع المدني كي يتمكن من جمع آراء مختلفة لتتبني القرارات البرلمانية على علم. علاوة على ذلك، سيعزز ربط البرلمانات بمنظمات المجتمع المدني الرئيسية إمكانية وصول البرلمانات إلى أبحاث وتحليلات منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية (بما في ذلك نتائج المراجعات الاجتماعية وبطاقات قياس الأداء المجتمعية وتتبّع مسار الإنفاق العام وغيرها). من شأن هذه النتائج أن تمكّن البرلمانيين من اتخاذ قرارات مبنية على علم عند مراجعة أو وضع سياسات وبرامج تراعي مصالح الفقراء، وأن يتم استخدامها لإخضاع الحكومة للمساءلة. علاوة على ذلك، فإن مشاركة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في مختلف اجتماعات اللجان البرلمانية تسمح لهم بمناقشة و/أو التأثير على القرارات المتعلقة بتخصيص الميزانية والإنفاق العام وغيرها من السياسات الرئيسية التي تؤثر على حقوق الناس.

فضلاً عن ذلك، سيعزز الانخراط القوي للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني في العمليات البرلمانية مساءلة البرلمانات والبرلمانيين وشفافيتهم. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البرلمانات بالاتصال المؤسسي والتوعية المدنية لزيادة الوعي الجماهيري والإعلامي بدور البرلمان. كما أنه يدعم البرلمانيين لتحسين علاقاتهم مع دوائرهم الانتخابية بتيسير الاجتماعات بين البرلمانيين وأعضاء دوائرهم وتوفير مساندة لتنمية قدرات منظمات المجتمع المدني والمواطنين للتفاعل مع البرلمانيين والمشاركة في جلسات الاستماع والمناقشات العامة.

كما يتبين مما سبق، فإن الدمج القوي بين مبادئ وطرق المساءلة الاجتماعية سيكون مفيداً على مستويين. أحدهما أنه سيساعد على تعزيز العمليات البرلمانية وتحسين المشاركة المدنية في مساندة الدور التشريعي والرقابي للبرلمان. وثانيهما أنه سيحسن التفاعل بين البرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين ويعزز المطالب على مستوى الدائرة الانتخابية من أجل مزيد من المساءلة من جانب البرلمانيين (والمسؤولين المنتخبين).

4. وضع المبادئ موضع التطبيق

من المفيد أن نرى المساءلة الاجتماعية من منظور كل من المبادئ والممارسات. وقد نوقشت المبادئ مناقشة مكثفة في القسمين 2 و3.

هناك ثلاث مراحل في تناول ممارسات المساءلة الاجتماعية.

1. فهم السياق والبيئة
2. العمل مع البرامج والمشروعات
3. الرصد والتقييم وتقييم الأثر والمراجعة

وفيما يلي نناقش كل واحدة من هذه المراحل بالتفصيل.

4.1. المرحلة 1: فهم السياق والبيئة

من أجل إرشاد ممارسة المساءلة الاجتماعية من المهم أن نطرح مجموعتين من الأسئلة المتعلقة بفهم السياق وتقييم وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

فهم السياق السياسي والاجتماعي والمؤسسي:

هناك أسئلة أساسية يسترشد بها تحليل نطاق اعتماد ممارسات المساءلة الاجتماعية في سياق معين [سواء أكان بلداً أم هيئة محلية معينة أم قطاعاً] وهي:

- ما الروابط بين مختلف آليات المساءلة الرسمية وغير الرسمية؟ وبعبارة أخرى كيف تعمل نظم المساءلة وليس المؤسسات الفردية؟ كان الاتجاه في الماضي هو العمل على تنمية قدرات مؤسسات معينة [مثل البرلمانات] وليس فهم الكيفية التي تعمل بها [أو التي لا تعمل بها] مختلف الآليات معاً؟
- كيف تتمكن مختلف جماعات المواطنين من التعبير عن آرائها ومن خلال أي القنوات يتم الاستماع إليها؟
- ما نقاط الدخول لدى الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصالح المباشرة للعمل في مبادرات المساءلة الاجتماعية؟
- ما المخاطر السياسية والاجتماعية والمؤسسية المترتبة على العمل في هذه القضايا؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة يتعين بالضرورة إجراء تحليل جزئي للاقتصاد السياسي. وهذا النوع من التحليلات ينبغي أن تستنير به على المستوى القطري وثيقة البرنامج القطري وكذلك التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية،كما يمكن أيضاً تطبيقه على السياقات المحلية وكذلك على قطاعات معينة.

هناك العديد من الأدوات المتاحة للمساعدة في هذا النوع من التحليلات، من ضمنها أدوات "القوى الدافعة للتغيير" ومصفوفات تحليل أصحاب المصالح المباشرة وأدوات تحليل الشبكات وأدوات وضع الخرائط السياسية.[28] ونورد في الملحق (ب) قائمة إرشادية بالأسئلة التي يمكن استخدامها لإجراء تحليل للاقتصاد السياسي على مختلف المستويات، على الرغم من أن توفير إرشادات تفصيلية حول تنفيذ هذا النوع من التحليلات يعدّ خارج نطاق هذه المذكرة.

ربما يكون تشجيع المساءلة الاجتماعية حساساً أو صعباً في بعض الأحيان. وهو غالباً ما يشتمل على إعادة توزيع السلطة بعيداً عمن اعتادوا اتخاذ القرارات دون أن يناقشهم أحد في الغالب. وبالتالي يمكن أن يكون تعزيز تأثير أصوات من كانوا محل إقصاء تقليدياً أمراً حساساً سياسياً واجتماعياً ومؤسسياً وينطوي على مخاطر. ومن ثم ينبغي أن يكون تقييم تلك المخاطر جزءاً متمماً لفهم السياق. وهناك عدد من الأدوات المختلفة المتاحة للمساعدة على تقييم المخاطر بما في ذلك الأدوات التي وضعتها جهات مانحة أخرى والقطاع الخاص.[29]

[28] تعكف جهات مانحة أخرى حالياً على إعداد أدلة مفيدة حول كيفية إجراء تحليل للاقتصاد السياسي، من ضمنها وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة والبنك الدولي. ويعكف منتدى شبكة الحوكمة (govnet) التابع لمنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي ولجنة المساعدات الإنمائية أيضاً على دراسة مهمة حول "نظم المساءلة" وكيفية عملها على أرض الواقع. وهناك دليل مفيد يعرض بوضوح مختلف النُهج وملاءمتها في مختلف السياقات ويوفر كذلك دراسات حالة هو "أدوات لتحليل إصلاحات السياسات مؤسسياً وسياسياً واجتماعياً"، الصادر عن البنك الدولي عام 2007 والمتاح هنا.

[29] انظر على سبيل المثال برايس ووترهاوس كوبرز منهجية تشخيص ورصد تقييم المخاطر السياسية.

تقييم وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سياق معين

الأسئلة الأساسية الواجب طرحها هي كالتالي:

- ما الجهات الفاعلة الأخرى العاملة في هذا المجال؟
- كيف يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعمل إستراتيجياً للاستفادة من مختلف المبادرات لتحقيق أقصى أثر إنمائي؟

توجد الآن جهات كثيرة (بما في ذلك مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والجهات المانحة متعددة الأطراف والثنائية والمنظمات غير الحكومية الدولية وغيرها ومنظمات المجتمع المدني الأخرى) تعمل على قضايا المساءلة الاجتماعية في سياقات مختلفة. والبعض لديه خبرة معينة في مجالات معينة، كتحليل الميزانية على سبيل المثال. وهناك جهات أخرى تعمل بشكل عام على الربط بين الدول والمواطنين. ونورد في قسم الموارد قائمة توضيحية بالمنظمات الدولية العاملة في قضايا ذات صلة.

من المهم جداً ألا يكرر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأنشطة في المجال الذي بدأ يتحول إلى مجال "مكتظ" مع وجود مبالغ مالية كبيرة بشكل متزايد متاحة للإجراءات التدخلية. وبالأحرى يتمثل دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فهم المساهمات المختلفة التي يمكن أن يقدمها مختلف الأطراف الفاعلة ويسعى إلى ضمان تعاونها لتحقيق أقصى أثر.

يمكن أن يلعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوراً فريداً في هذا باعتبار علاقته الخاصة بالحكومات وقدرته على الجمع بين أطراف فاعلة مختلفة بشأن قضية معينة. بالإضافة إلى ذلك وفي بعض السياقات، تلعب جماعات أو منظمات معينة دوراً وسيطاً أو مساعداً وتساعد على بناء قدرات المواطنين للتعبير عن أصواتهم و/أو لتستجيب الحكومة لهم. ويمكن أن تكون مساندة مثل هذه المنظمات دوراً ملائماً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا سيما في بيئة لا يعتبر فيها ملائماً أن يُرى البرنامج باعتباره جريئاً أكثر مما ينبغي في تشجيعه المساءلة الاجتماعية.

ونورد في الصفحة 36 مثالاً من منطقة المحيط الهادئ الفرعية.

4.2. **المرحلة 2:** البرامج والمشروعات - النُّهُج والأدوات

يسعى نهج المساءلة الاجتماعية إزاء البرمجة إلى ضمان استرشاد الأنشطة بالمبادئ الرئيسية للمساءلة الاجتماعية، وربما يسفر، أو لا يسفر، عن برامج معينة "للمساءلة الاجتماعية". وبعد إجراء تحليل للبيئة والسياق (المرحلة 1)، توجد مجموعة من الخيارات يمكن اختيار توليفة من بينها:

- **الخيار الأول**: العمل في البرامج والمشروعات التي لديها تركيز معين على تعزيز مبادئ المساءلة الاجتماعية.
- و/أو **الخيار الثاني**: التأكيد على مبادئ المساءلة الاجتماعية في البرامج والمشروعات الجديدة أو القائمة التي لديها تركيز رئيسي مختلف.
- و/أو **الخيار الثالث**: العمل بطرق لا برمجية مع أصحاب المصالح المباشرة الآخرين (الحكومة، المجتمع المدني، القطاع الخاص) لتعزيز مبادئ المساءلة الاجتماعية.

ونناقش أدناه كل واحد من هذه الخيارات.

الخيار الأول: العمل في البرامج والمشروعات ذات التركيز المعين على تعزيز مبادئ المساءلة الاجتماعية

هناك أنواع كثيرة من المبادرات والإجراءات التدخلية التي يمكن استخدامها لتعزيز مبادئ المساءلة الاجتماعية. وكما ناقشنا فيما سبق، فإن كثيراً منها يمثل مجالات وأنشطة منخرط فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالفعل، ومنها على سبيل المثال:

- النفاذ إلى المعلومات وقضايا الحكومة الإلكترونية[30]
- نُهج "الاتصال لأغراض التمكين"[31]
- تقييمات الحوكمة المملوكة وطنياً[32]
- تعزيز قدرة المجتمع المدني على الانخراط في عمليات السياسات[33]
- تعزيز وسائل الإعلام المستقلة

[30] انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2003): النفاذ إلى المعلومات: مذكرة ممارسات.

[31] من أجل نهج لتقييم احتياجات المعلومات والاتصالات لدى الفئات المستضعفة، انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2006): الاتصال لأغراض التمكين: وضع إستراتيجيات إعلامية دعماً للفئات المستضعفة: مذكرة توجيه عملي.

[32] انظر صفحة ويب تقييمات الحكم الديمقراطي على موقع مركز أوسلو للحكم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعلى بوابة تقييم الحكم.

[33] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2008): المشاركة بالرأي والمساءلة لأغراض التنمية البشرية: إستراتيجية عالمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز المجتمع المدني والمشاركة المدنية. هذه الموارد وغيرها من موارد البرنامج متاحة هنا.

- التثقيف المدني
- تيسير المشاورات وجلسات الاستماع العامة [مثل المتعلقة بإستراتيجيات الحد من الفقر]
- رصد الانتخابات
- مساندة لجان المواطنين الخاصة بالمراقبة من أجل تحسين تقديم الخدمات

يمكن الاطلاع على نصائح مفصلة وموارد حول العمل في كل من هذه المجالات في أماكن أخرى بين منتجات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعرفية بما في ذلك الموارد المشار إليها أعلاه.

الخيار الثاني: التأكيد على مبادئ المساءلة الاجتماعية في البرامج والمشروعات الجديدة أو القائمة التي لديها تركيز رئيسي مختلف

هناك نهج للمساءلة الاجتماعية يُعنى بضمان تفعيل مجموعة من المبادئ لتحقيق مستوى محسّن من الحوكمة وتمكين الشعب.وتوجد طرق كثيرة للقيام بهذا عند العمل في البرامج أو المشروعات التي لديها محور تركيز مختلف، على سبيل المثال، تخفيف آثار تغير المناخ أو توفير خدمات للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي كثير من البلدان، يمكن تغيير البرامج بشكل هامشي لضمان تحسين نواتج المساءلة الاجتماعية. ونناقش هنا طريقتين مفيدتين:

تحليل البرامج/المشروعات - إجراء مراجعة "المساءلة الاجتماعية"

إحدى سبل العمل مع مبادئ المساءلة الاجتماعية في سياق برامجي هي إجراء "مراجعة للمساءلة الاجتماعية" للتأكد من وجود قنوات فعلية كي يعبر المواطنون عن آرائهم ويؤثروا على القرارات ويخضعوا المكلفين بالواجبات للمساءلة وكذلك قياس قدرة المؤسسات والمسؤولين الحكوميين على الاستجابة والخضوع للمساءلة.[34] وكثير من القضايا المتناولة يشبه القضايا التي تناولها تحليل الاقتصاد السياسي المذكور أعلاه، ولكن الفحص البرامجي سيكون على الأرجح مركزاً على المجال المعين محل الدراسة لا على عمل النظم الرسمية وغير الرسمية بوجه عام.

هناك عدد من عمليات تخطيط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها توجه تأكيداً كبيراً على تعبئة الموارد المالية والحلول الفنية ولكن لا توجه تأكيداً كافياً على العوامل الاجتماعية أو السياسية التي تقف عائقاً أمام التغيير. وعلى مستوى البرامج، يفيد فهم عوامل إقصاء الناس أو بعض الفئات من الناس من عمليات صنع القرار (مثلاً، غياب آليات المشاركة، الافتقار إلى المهارات من جانب المواطنين للمشاركة الفعالة، الأعراف الاجتماعية الأخرى) في وضع نُهج تركز على تحويل علاقات القوة (سواء سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو قانونية)، وهذا واحد من المبادئ الأساسية للمساءلة الاجتماعية.

يلفت إجراء مراجعة للمساءلة الاجتماعية الانتباه إلى الأسئلة التالية:

- ✓ ما القنوات الملموسة التي يستطيع المواطنون من خلالها التعبير عن آرائهم أو مطالبهم ويتمكنون من إخضاع المكلفين بالواجبات للمساءلة؟
- ✓ هل يصل الرجال والنساء إلى قنوات "الاتصال" هذه بشكل مختلف؟
- ✓ هل لدى المؤسسات (لا سيما مؤسسات تقديم الخدمات) والمسؤولين الحكوميين القدرة على الاستجابة والخضوع للمساءلة؟

تستخدم هذه المراجعة منظور النوع الاجتماعي، فتنظر إلى قدرات الفئات الأكثر ضعفاً والآليات المتاحة لها:

- **للبحث عن المعلومات والنفاذ إليها والحصول عليها:**
  - ✓ هل تعرف الفئات المستضعفة أنهم من المفترض أن يطالبوا باستحقاقاتهم؟
  - ✓ هل هم على وعي بحقوقهم؟ هل هناك فارق في مستوى الوعي بين الرجال والنساء؟
  - ✓ ما نوع القنوات الإعلامية الموجودة لتنوير الفئات المستضعفة؟ هل يصل الرجال والنساء إلى هذه القنوات بشكل مختلف؟
  - ✓ هل تلبى حاجات الرجال والنساء إلى المعلومات؟ هل المعلومات المتاحة باللغة، أو على الهيئة، التي تستطيع الفئات المستضعفة فهمها بسهولة؟
- **لتنظيم والمشاركة في الحياة العامة وفي عملية التنمية:**
  - ✓ هل تعرف الفئات المستضعفة كيف تطالب باستحقاقاتها وكيف تتم الدعوة والتعبئة لهذا الغرض؟
  - ✓ هل توجد أي عوائق أمام مشاركة الفئات المستضعفة؟ ما هي؟ ما العوائق -إن وجدت- التي تحول تحديداً دون مشاركة المرأة؟
  - ✓ هل توجد أطر قانونية أو لوائح تنظيمية تسمح بمشاركة الفئات المستضعفة وخصوصاً النساء والشباب؟

[34] "مراجعة المساءلة الاجتماعية" المقترح مقتبس من إطار التمكين الوارد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009): "المطالبة بالأهداف الإنمائية للألفية: إطار للتمكين"، ورقة إطارية رقم 1 لمركز أوسلو للحكم.

■ **للدعوة من أجل تغيير السياسات:**

✓ هل توجد قنوات معينة للمشاركة متاحة وممكن الوصول إليها من قبل الفئات الأكثر تهميشاً؟ وهل تلبي احتياجات الاتصال لدى الرجال والنساء في الفئات المهمشة؟

✓ ما نوع المهارات التي تتطلبها من أجل المشاركة والانخراط الفعالين؟ (مثلاً، مهارات وضع الميزانيات)؟

✓ ما نوع القدرات المطلوبة للمؤسسات المحلية كي تعتمد عمليات تشاركية؟

■ **للسعي إلى الانتصاف والمطالبة به والحصول عليه:**

✓ هل لدى الفئات المستضعفة القدرة على التأثير على عمليات صنع القرار لصالحهم؟

✓ هل توجد آليات مقررة للمواطنين كي يطالبوا بالانتصاف؟

✓ هل توجد آليات مقررة للملاحظات التقييمية للمؤسسات المحلية كي تستجيب لمطالب الناس وتوفر الانتصاف اللازم؟

ببساطة شديدة تطرح مراجعة المساءلة الاجتماعية الأسئلة التالية:

✓ "رأي مَنْ" الذي يُطلب ويُسمع؟

✓ "متى وأين" يستطيع المرء التعبير عن رأيه؟

✓ "ما غرض" ممارسة المشاركة بالرأي؟

✓ "ما جدوى" المساءلة؟

✓ لمن تكون المساءلة؟

✓ "كيف تُدعم" المساءلة؟

نتناول هذه الأسئلة بتوسع في الملحق (أ) لنبين أنواع الأسئلة التي يمكن طرحها في مختلف السياقات.

صُممت "مراجعة المساءلة الاجتماعية" لتكون مجموعة إضافية من الأسئلة بغرض تحليل البرامج أو المشروعات. وهي تكمل تقييمات وأدوات تصميم البرامج الحالية لا تحل محلها، وتلفت الانتباه إلى الروابط التي يتعين وجودها. على سبيل المثال، ربما يبدو تشجيع الانخراط الاجتماعي من جانب الحكومة المحلية على هيئة توفير تدريب للتثقيف حول الميزانية للفئات المجتمعية مفيداً، ولكنه قد لا يحقق أثراً كبيراً إذا كانت هذه الفئات مقصاة عن عمليات وضع الميزانيات/التخطيط/المراجعة (بمعنى الافتقار إلى "آلية للمشاركة بالرأي") أو إذا كانت تستطيع الوصول إلى مثل هذه العمليات ولكنها غير قادرة على التأثير على صنع القرار (بمعنى الافتقار إلى "آلية للمساءلة").

تضع هذه "المراجعة" الناس (بمن فيهم الفقراء والمهمشون) مباشرة في قلب تصميم البرامج والسياسات، وتمكن -من خلال الربط الواضح بين مبادئ تقييم الحكم الديمقراطي وتقييم القدرات- من إيجاد تآزر بين مختلف برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

دمج "أدوات" المساءلة الاجتماعية

هناك نهج ثانٍ لتعزيز مبادئ المساءلة الاجتماعية من خلال البرامج ذات محاور التركيز المختلفة، وهو استخدام أدوات معينة، بعضها مشهور نسبياً، مثل بطاقات مرئيات المواطنين والمراجعات الاجتماعية. وبعضها الآخر آخذ في التطور، مثل نُهج "الحوار المنتج". وأي أداة (مثل هيئات المحلفين التي تتألف من المواطنين) يمكن توظيفها بطرق مختلفة في سياقات مختلفة. علاوة على ذلك، فإنه لا توجد حدود واضحة فيما يتعلق بما يمكن اعتباره "أداة مساءلة اجتماعية".

لهذه الأسباب لا توجد قائمة نهائية حاسمة. يورد الجدول[35] أدناه قائمة جزئية مصنفة حسب محور تركيز الأداة.

تداول المواطنين وحوار الجمهور بشأن السياسات
هيئات المحلفين التي تتألف من المواطنين: تتألف هيئة المحلفين من 12 إلى 24 مواطناً يتم اختيارهم عشوائياً، وتعد طريقة مباشرة للحصول على مدخلات مبنية على علم من المواطنين بشأن عمليات السياسات. وتطرح هيئة المحلفين أسئلة على الشهود الخبراء الذين يقدمون معلومات أو يؤيدون مواقف بشأن قضية تخص السياسات. وتستخدم الهيئة هذه المعلومات للاعتراض على صانعي القرار و/أو إخضاعهم للمساءلة.
جلسة الاستماع العامة: جلسة تعقدها هيئة عامة (مثل مجالس المدن، البلديات، لجان التخطيط) إما في إطار اجتماعاتها الدورية وإما كاجتماع خاص، والغرض الرئيسي من هذه الجلسات العامة هو الحصول على شهادة من الجمهور أو تعليق على قضية ما.
حلقة الدراسة: تتألف من مجموعة صغيرة من الأشخاص الذين يلتقون على مدى فترة زمنية معينة للتعرف على قضية عامة خطيرة وتدارسها. ويوفر الميسّرون المدربون مواد نقاشية للحلقة وينقلون المناقشة من التجربة الشخصية ("كيف تؤثر القضية عليّ؟") إلى منظور أوسع ("ماذا يقول الآخرون عن القضية"؟) إلى العمل ("ماذا يمكننا أن نفعل حيال القضية هنا؟").[36]

[35] مقتبسة من قائمة من برنامج الحوكمة التشاركية التابع للتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين.

اللقاء المفتوح الافتراضي أو على الإنترنت: يشير إلى اجتماعات منظمة على الويب يقدم المشاركون فيها مسبقاً أسئلة لمسؤول أو ممثل منتخب فيرد عليها خلال الوقت المخصص. وعلى حسب التكنولوجيا المستخدمة، فإن الردود يمكن رؤيتها على الإنترنت في الوقت الفعلي أو استقبالها بالبريد الإلكتروني أو الهاتف أو نصوص الويب المباشرة. فاستخدام التكنولوجيات الجديدة يجعل المشاركة في عمليات السياسة العامة أكثر تيسراً لجمهور أوسع نطاقاً ويزيد مشاركتهم.

جلسة التقصي التثميني: يركز التقصي التثميني، وهو عكس حل المشكلات، على الجوانب الإيجابية أو مواطن القوة الرئيسية لدى مجتمع أو مؤسسة. فبالتركيز على ما ينجح لا على إصلاح ما لا ينجح، تعزز هذه الطريقة قدرة النظام أو المؤسسة على التعاون والتغيير. وتجمع جلسة التقصي التثميني بين جماعات متنوعة من الناس لدراسة وتعزيز أفضل ما في المؤسسة أو المجتمع.

المنتدى العام: يشير إلى مكان مخصص للممارسة الحرة لحق التعبير والمناقشة العلنية والاجتماع. وتُنشأ منتديات عامة محدودة عندما تفتح الحكومة الاجتماعات الرسمية أمام الجمهور لتلقي المدخلات أو الملاحظات التقييمية. أما المنتديات العامة المكرسة فهي تُنشأ خصيصاً من قبل الحكومة أو من قبل أية منظمة أخرى لتوفير مساحة للمناقشة العلنية والحديث.

حلقة "البحث المستقبلي" العامة: البحث المستقبلي هو اجتماع تخطيطي يركز على المهام ويساعد الناس على تحويل قدراتهم على الفعل بسرعة كبيرة جداً. وهو يجمع بين 60-80 شخصاً من جميع أطياف المجتمع في غرفة واحدة، أو مئات في غرف متوازية من خلال حلقات عمل عامة. خلال حلقات العمل هذه وعلى مدى ثلاثة أيام، يكتشف الناس أرضيتهم المشتركة من خلال حكاية القصص عن ماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم المرجوّ. وبعد ذلك يتم وضع خطط عمل ملموسة. وتعتمد هذه الأداة على التعلم المتبادل بين أصحاب المصالح المباشرة كعامل حفاز للعمل التطوعي والمتابعة.[37]

مراجعة السياسات: تشير إلى مراجعة منهجية للسياسات الحالية لتحديد العقبات أو الفجوات التي تعوق تنفيذ السياسة، بما في ذلك القيود على المشاركة وقضايا يسر التكلفة وإمكانية الحصول على علاوة على الامتثال.

التحليل التشاركي للأثر الاجتماعي: هو التحليل التشاركي لأثر إصلاحات السياسات على مختلف أصحاب المصالح المباشرة، لا سيما على الفقراء والمستضعفين. تشجع نتائج هذه التحليلات اختيارات السياسات القائمة على الشواهد التي تقلل الآثار السلبية على الفئات المستضعفة وتعزز النقاش حول خيارات إصلاح السياسات. ويستخدم البنك الدولي تقييم الفقر وآثاره الاجتماعية في وضع وتنفيذ إستراتيجيات الحد من الفقر.

الحوار الديمقراطي: يشير إلى عملية حوار مفتوحة واشتمالية ينخرط فيها جميع أصحاب المصالح المباشرة لمعالجة مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية معقدة.[38]

الدعوة والمشاركة بالرأي

استطلاع الرأي العام: **استطلاع الرأي العام** هو استقصاء للرأي العام لعيّنة محددة. وتكون استطلاعات الرأي العام عادة مصممة لتمثيل شريحة سكانية بإجراء مقابلات تستخدم فيها سلسلة من الأسئلة ثم استنتاج تعميمات.[39]

الاستفتاء الشعبي أو **الاستفتاء العام**: هو اقتراع مباشر يطلب فيه من جمهور ناخبين بأكمله قبول أو رفض مقترح معين. وقد يسفر هذا عن اعتماد دستور جديد أو تعديل دستوري أو قانون أو عزل مسؤول منتخب أو مجرد سياسة حكومية معينة.[40]

استطلاع الرأي التداولي: استطلاع الرأي التداولي هو محاولة لاستخدام التليفزيون وأبحاث استطلاعات الرأي بطريقة جديدة بناءة. يتم أولاً استطلاع عينة تمثيلية عشوائية حول القضايا المستهدفة. ثم ينخرط المشاركون في حوار مع خبراء وقادة سياسيين متنافسين باستخدام مواد إحاطة متوازنة يتم توفيرها. بعد المداولات، تطرح على العينة الأسئلة الأصلية من جديد. وتعتبر التغيرات الناتجة في آرائهم ممثلة للاستنتاجات التي سيتوصل إليها الجمهور إذا أتيحت له فرصة المزيد من الاطلاع والمشاركة.[41]

الميزانيات والمصروفات

رصد الإيرادات العامة: يشير إلى تتبع وتحليل نوع ومبلغ الإيراد الذي تستلمه الحكومة. ويمكن لهذا الرصد كشف الفساد والمساعدة في منعه أو منع إهدار مصادر الإيرادات وكذلك زيادة الوعي بمبلغ الأموال التي تحت تصرف الحكومة.[42]

---

36 مارسي ريفين (1997): ما حلقة الدراسة؟ في "نحو اتحاد أتمّ في عصر التنوع: دليل لإقامة مجتمعات أقوى من خلال الحوار العام"، مركز موارد حلقات الدراسة (ديمقراطيات يومية حالياً) لمحطة بي بي إس أونلاين.

37 شبكة البحث المستقبلي، *ما البحث المستقبلي؟* تاريخ آخر تشغيل 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2009.

38 الوكالة الكندية للتنمية الدولية، المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2007): الحوار الديمقراطي: دليل للممارسين.

39 ويكيبيديا، *استطلاعات الرأي*، تاريخ آخر تشغيل 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2009

40 ويكيبيديا، *الاستفتاء الشعبي*، تاريخ آخر تشغيل 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2009

41 جيمس فيشكين (1988)، *استطلاع الرأي التداولي®: نحو ديمقراطية أحسن اطلاعاً*، مركز الديمقراطية التداولية، ستانفورد: جامعة ستانفورد

42 التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، *رصد والإبلاغ عن الإيرادات العامة*، تاريخ آخر تشغيل 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2009

تحليل الميزانية المستقل: هو عملية تقوم فيها مجموعة كبيرة من أصحاب المصالح المباشرة ببحث ورصد ونشر معلومات حول المصروفات والاستثمارات العامة. حيث تقوم منظمات المجتمع المدني أو غيرها من الأطراف المهتمة بمراجعة الميزانيات لتقييم ما إذا كانت المخصصات تتوافق مع التزامات الحكومة الاجتماعية المعلنة أم لا.[43]

الميزانية البديلة: تؤثر الميزانيات البديلة على صياغة الميزانية بطريق غير مباشر. فهي تعرض أولويات وتفضيلات فئات المواطنين والتي قد تؤثر على ميزانية الحكومة الفعلية.[44]

المسح الاستقصائي لتتبّع مسار الإنفاق العام: هو مسح استقصائي كمي يتتبع تدفق الأموال العامة لتحديد مدى وصول الموارد فعلاً إلى الفئات المستهدفة. وتكون وحدة المراقبة عادة منشأة خدمية لا أسرة معيشية ولا مؤسسة أعمال. ويقوم المسح الاستقصائي بجمع معلومات حول إجراءات تحويل الموارد التي يتم تحريرها ومبالغها ووقت تحويلها.

المشتريات التي تتم بقيادة المجتمع المحلي: تشير إلى آليات مشتريات تشاركية تنخرط من خلالها المجتمعات المحلية في عمليات المشتريات العامة.

الآليات التشاركية لإعداد الميزانيات: هي عملية يشارك من خلالها المواطنون مباشرة في مختلف مراحل صياغة الميزانية وصنع القرار ورصد تنفيذ الميزانية. ويمكن أن تساعد هذه الأداة على زيادة شفافية الإنفاق العام وتحسين استهداف الميزانيات.

رصد الخدمات العامة

استقصاء أصحاب المصالح المباشرة: يشير إلى طرق تخطيط وفهم قوة ومراكز ومنظورات الأطراف الفاعلة (أصحاب المصالح المباشرة) التي لديها مصلحة في إصلاح سياسة معينة و/أو من المحتمل أن تتأثر بهذا الإصلاح. يمكن أن يكون أصحاب المصالح المباشرة مفيدين في فهم آفاق الإصلاح والطرق التي يمكن أن يؤثر بها أصحاب المصالح المباشرة على ناتج عملية السياسات.[45]

بطاقات مرئيات المواطنين: هي استقصاءات تشاركية تطلب ملاحظات تقييمية من المستفيد حول أداء الخدمات العامة. ويمكن أن تعزز هذه البطاقات المساءلة العامة من خلال التغطية الإعلامية المكثفة ودعوة المجتمع المدني التي تصاحب العملية.

بطاقة قياس الأداء المجتمعية: تجمع بين الاستقصاءات الكمية التشاركية المستخدمة في بطاقات مرئيات المواطنين والاجتماعات القروية التي تمكّن المواطنين من إبداء ملاحظات تقييمية فورية لمقدمي الخدمات في لقاءات تتم وجهاً لوجه.

الرصد التشاركي للمخرجات: طريقة يمكن أن ترصد من خلالها الأطراف الفاعلة المحلية إنجاز مخرجات معينة تخص مشروعاً أو سياسة قياساً على مؤشرات محددة.

المراجعة الاجتماعية: هي عملية تجمع المعلومات حول موارد مؤسسة معينة يجري تحليلها من حيث كيفية استخدام الموارد لأغراض اجتماعية. وحينئذ يتم تقاسمها علانية بأسلوب تشاركي.

مراجعة المواطنين: هي عملية لجمع المعلومات تجمع شواهد من المواطنين حول تنفيذ البرامج وأثرها. ويمكنها أيضاً المساعدة في جمع الشواهد حول إساءة استعمال السلطة (بما في ذلك ما يحدث أثناء رصد الانتخابات).

لا توفر هذه المذكرة إرشادات تفصيلية حول هذه الأدوات المختلفة. انظر بوابة تقييم الحكم التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحصول على إرشادات حول كثير من هذه الأدوات، بما في ذلك أمثلة على استخدامها.[46]

"مستوى" و"توقيت" مشاركة المواطنين

يتأثر مدى تحقيق مختلف أنواع مبادرات المساءلة الاجتماعية لتأثير حقيقي على السياسات، جزئياً بدرجة مشاركة المواطنين وانخراطهم مع المؤسسات والمسؤولين. وتوجد ثلاث درجات من انخراط المواطنين، أولها التشاور ثم الحضور وأخيراً التأثير.

43 البنك الدولي، *المشاركة والانخراط: تحليل الميزانية المستقل*، تاريخ آخر تشغيل 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2009

44 البنك الدولي (2003)، *جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء: دور الإدارة التشاركية للإنفاق العام*،مذكرات التنمية الاجتماعية رقم 81، مارس/آذار 2003

45 روبرت ناش، وألانهدسون، وسيسيليالوتريل (2006)، *تخطيط السياق السياسي: مجموعة أدوات لمنظمات المجتمع المدني*، لندن:معهد التنمية الخارجية

46 علاوة على ذلك، هناك معلومات إضافية حول أدوات مختلفة كثيرة ودراسات حالة متاحة على الموقع: http://www.pgexchange.org/

فالتشاور يمكن أن يتم في مجموعة من المواضع مع الحوار أو تبادل المعلومات أو زيادة الوعي. وتشمل الأمثلة على مبادرات المساءلة التي من هذا القبيل:

- استطلاعات الرأي العام
- بطاقات مرئيات المواطنين
- بطاقة قياس الأداء المجتمعية
- هيئات المحلفين من المواطنين
- جلسات الاستماع العامة
- التقييمات التشاركية لأوضاع الفقر في رصد توفير الخدمات العامة
- المشاورات حول عمليات الإستراتيجية الوطنية للحد من الفقر

إلى حد ما، يمكن وصف هذه المبادرات بأنها أنشطة رقابة ودعوة. فبطاقات مرئيات المواطنين، على سبيل المثال، أفضت إلي معلومات مهمة لا يستطيع الجمهور النفاذ إليها بسهولة ونجحت في التشهير بالمسؤولين العموميين. غير أنها لا تراجع في إنفاق الحكومة وكثيراً ما تعجز عن التصدي لسيطرة الدولة على المساءلة الداخلية.

وفي الفئة الثانية من مبادرات المساءلة الاجتماعية، يكون للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني درجة أكبر من **الحضور** في عمليات صنع القرار والوصول إليها. ومن بين الأمثلة الشهيرة هنا ما يلي:

- مجالس إدارة مؤلفة من المجتمع المدني ومقدمي الخدمات والحكومة تتولى مسؤولية مختلف مجالات السياسة الاجتماعية
- عمليات تشاركية وقائمة على النوع الاجتماعي لوضع الميزانية
- المشاركة في اللجان الانتخابية ومؤسسات حقوق الإنسان ومكاتب مسؤولي الشكاوى والتظلمات

يعكس نمو مبادرات الآليات التشاركية لإعداد الميزانيات اعترافاً متزايداً من جانب الحكومات والجهات المانحة بأن مشاركة المواطنين في مداولات السياسات الاقتصادية ووضع السياسات يمكنها أن تحسن كفاءة وشرعية عملية السياسات وتخصيص الموارد العامة.

وفي الفئة الثالثة، يكون انخراط المواطنين قادراً على **التأثير** على وضع السياسات وتقديم الخدمات من خلال آليات مرتكزة على حق الشعب في طلب المساءلة ممن في يدهم السلطة. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

- المراجعات الاجتماعية (مثلاً، عمل المواطنين في راجستان بالهند)
- التقاضي في سبيل المصلحة العامة

وبوجه عام، سيعزز دعم "مستوى" أعلى من الانخراط الأثر من حيث المساءلة الاجتماعية.

ومن المهم أيضاً أن نفكر في مختلف الخيارات لاشتمال ممارسة المساءلة الاجتماعية في مختلف مراحل دورة البرامج/المشروعات أو عملية السياسات والعمل مع مختلف أصحاب المصالح.

فعلى سبيل المثال، يقدم **الشكل 2** (الصفحة 28) مثالاً توضيحياً على كيفية إمكانية تطبيق مختلف أدوات المساءلة الاجتماعية في مختلف مراحل دورة السياسة والميزانية. ونورد في الصفحة 38 أمثلة على كيفية حدوث ذلك في بنن.

وخلال فترات الإصلاح، يكون من الأهمية الخاصة ضمان إشراك المواطنين في جميع المراحل. فقد أظهرت البحوث أنه عندما تشارك جماعات المواطنين/المستفيدين في المفاوضات حول إصلاحات المؤسسات أو السياسات، فالأرجح أن النماذج المؤسسية التي تبرز ستمكنهم من البقاء منخرطين ومن إخضاع مقدمي الخدمات للمساءلة.[47]

[47] معهد دراسات التنمية (2010) *نظرة من أعلى لأسفل على الحوكمة* معهد دراسات التنمية، بريتون، المملكة المتحدة

الشكل 2

تطبيق مختلف أدوات المساءلة الاجتماعية خلال دورة السياسات والميزانيات[48]

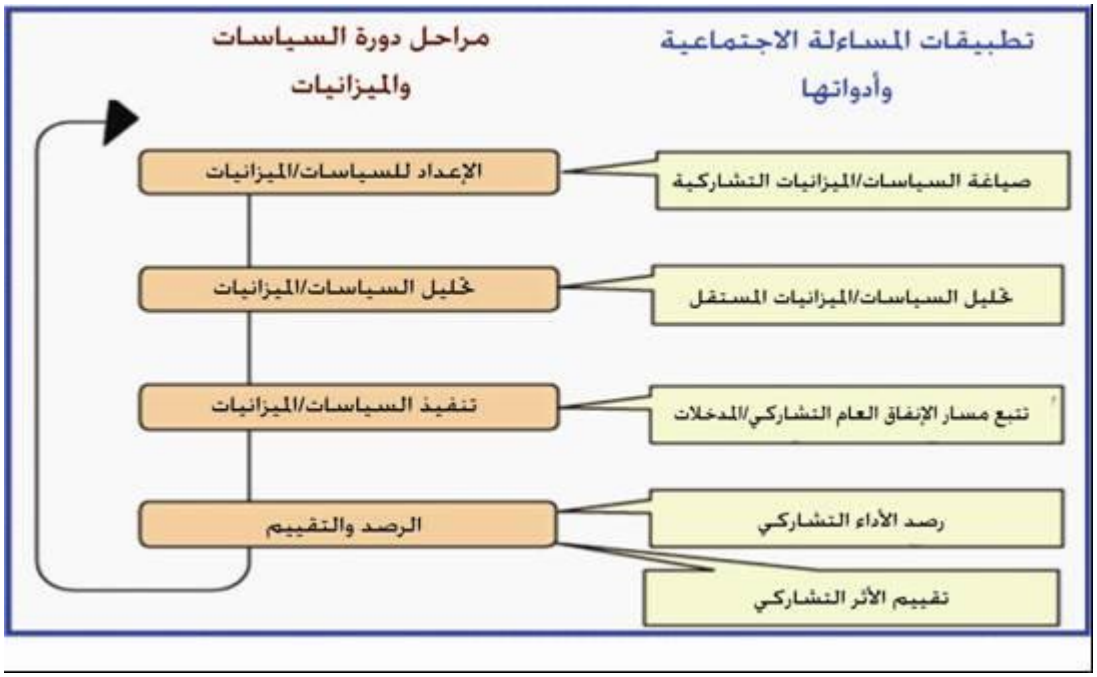

الخيار الثالث: العمل بطرق لا برمجية مع أصحاب المصالح المباشرة (الحكومة، المجتمع المدني، القطاع الخاص) لتعزيز مبادئ المساءلة الاجتماعية

لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما ناقشنا أعلاه دوراً خاصاً في الجمع بين مجموعة كبيرة من أصحاب المصالح المباشرة لضمان تعزيز المساءلة الاجتماعية. ويمكن أن تكون هذه طريقة فعالة لضمان وضع مبادئ المساءلة الاجتماعية موضع التطبيق. قد يعني هذا الجمع بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني من خلال طرق غير برمجية كتيسير الحوارات أو المشاورات أو تقديم مشورة رسمية أو غير رسمية للحكومة بشأن الإستراتيجيات والسياسات. ولكن هذا العمل بالغ الأهمية -بطبيعته- عادة ما لا يتم الإبلاغ عنه من خلال آليات الإبلاغ المعتادة.

4.3. المرحلة 3: الرصد والتقييم وتقييم الآثار

هناك بعض الأدوات المصممة خصيصاً لتقييم فعالية ممارسات المساءلة الاجتماعية. وتوجد مجموعة كبيرة متنوعة من مختلف الأعمال والنُّهج الرامية إلى تعزيز مبادئ المساءلة الاجتماعية حتى إنه لا توجد طريقة واحدة تلائم جميع الظروف للرصد والتقييم.

ونظراً إلى أهمية العمل على المشاركة بالرأي والمساءلة في آن واحد، فمن المهم دراسة كيفية قياس كلا الجانبين والعلاقة بينهما. تشير التجربة إلى أنه غالباً ما تكون هناك حاجة إلى كل من المؤشرات النوعية والكمية، وإلى أهمية التركيز على سياق وغرض وعمليات التدخلات وكذلك المخرجات والنواتج.[49] ومن بين مجالات تطوير مؤشرات لتقييم فعالية مبادرات المساءلة الاجتماعية ما يلي:

المشاركة بالرأي:

- مستوى مشاركة مختلف أصحاب المصالح المباشرة
- ترتيبات مؤسسية لتيسير الانخراط
- الانخراط الفعال لأصحاب المصالح المباشرة وثقتهم واستعدادهم للانخراط في المستقبل
- مدى تعبئة المشاركين لمواردهم

[48] كارمين مالينا ورايز فورستر وجانميجاي سينغ(2004)، *المساءلة الاجتماعية: مقدمة للمفهوم والممارسة الناشئة*، البنك الدولي: واشنطن العاصمة

[49] تستند هذه المناقشة إلى مركز موارد الحكم والتنمية الاجتماعية (2008): "تقرير أبحاث مكتب المساعدة: رصد وتقييم المشاركة في الحكم" متاح على الموقع: http://www.qsdrc.org/docs/open/HD549.pdf

- المساواة في النفاذ إلى مصادر اتخاذ القرار
- تحويل القوة من خلال إقامة علاقات جديدة والوصول إلى شبكات جديدة على سبيل المثال

المساءلة:

- قدرة المؤسسات والمسؤولين على مساندة مشاركة مختلف أصحاب المصالح المباشرة
- إستراتيجيات اتصال لضمان سهولة النفاذ إلى المعلومات الرسمية وباللغات المحلية إن أمكن
- سياسات وإستراتيجيات تقتضي اعتماد آليات للملاحظات التقييمية للاستجابة لمتطلبات كافة أصحاب المصالح المباشرة وكذلك حول التقدم المحرز في تطبيق سياسات التنمية وتقديم الخدمات
- تسمح فعالية الآليات بانخراط المواطنين في مختلف العمليات (الميزانية، التكاليف، المشتريات، إلخ)

بالإضافة إلى ذلك، فإن من طرق تعميم نُهج المساءلة الاجتماعية ضمان تقييم نواتج المساءلة الاجتماعية الخاصة بالمبادرات التي قد تكون لها محاور تركيز مختلفة جنباً إلى جنب مع أهداف البرامج الأخرى أيضاً.

5. مجالات رئيسية تؤخذ في الاعتبار عند وضع المبادئ موضع التطبيق

5.1. التركيز على آليات المشاركة بالرأي والمساءلة على السواء

غالباً ما تركز إجراءات التدخل على المشاركة بالرأي أو المساءلة كلٍ على حدة. وبالتالي فكثيراً ما نفتقر إلى آليات رئيسية يمكنها الجمع بين المشاركة بالرأي والمساءلة لتعزيز المساءلة الاجتماعية. وينبغي تصميم البرامج كي تعمل باتساق وبانتظام على كل من المشاركة بالرأي و المساءلة في آن واحد، بدلاً من افتراض أن إحداهما تفضي إلى الأخرى.

ومن طرق القيام بذلك:

- البحث عن طرق للربط بين زيادة المشاركة بالرأي والأطراف الفاعلة المناظرة وذات الصلة في مؤسسات الدولة. ولتربط -على سبيل المثال- تمكين الفئات المقصاة والمهمشة مباشرة بإجراءات التدخل الرامية إلى التأثير على القرارات المتعلقة بالسياسات. كما يتعين المشاركة في الوقت ذاته مع الحكومة بفعالية في هذه القضايا.
- تعزيز الآليات القائمة على المستوى الوطني التي تجمع بين الدولة والمواطنين، مثل البرلمانات ومسؤولي الشكاوى والتظلمات (على سبيل المثال، لجان حقوق الإنسان/مكافحة الفساد واللجان الانتخابية) وعمليات أصحاب المصالح المتعددين (على سبيل المثال، العمليات التشاركية لإعداد الميزانيات والتنمية المحلية).
- العمل على بناء القدرات الفنية للمؤسسات، وليس هذا فحسب، بل العمل أيضاً على تغيير تصورات الأطراف الفاعلة بحيث يرون الانخراط مع الآخرين شيئاً بنّاءً وبحيث تتكون لديهم الإرادة ليصبحوا أكثر شفافية وخضوعاً للمساءلة.
- تعزيز الآليات الموجودة على المستوى المحلي بقوة، مثل لجان التنمية المحلية والمجالس الاستشارية، ولا تعتمد على مجرد مساندة عملية اللامركزية لتقريب الدولة من المواطن.
- العمل على تطوير دور الإعلام لتعزيز المساءلة الاجتماعية.
- دعم زيادة النفاذ إلى المعلومات عن طريق مساندة التشريعات وحق النفاذ إلى المعلومات. غير أن التركيز على هذا الحق الشكلي غير كافٍ. فالنفاذ إلى المعلومات لا بد أن يسانده أيضاً تحسين قدرة الأطراف المعنية والمنظمات الرقابية لفهم المعلومات واستخدامها بشكل صحيح، مع العمل عن كثب مع أنصار قوانين حرية النفاذ إلى المعلومات المحليين.
- لكي يكون لمبادرات المساءلة أثر دائم، فلا بد لها من بعض السمات المؤسسية الرئيسية وهي: الوضع القانوني للمراقبين غير الحكوميين داخل مؤسسات الرقابة على القطاع العام، حضور المراقبين المستمر طوال عمل الهيئة العامة، الإجراءات الواضحة لإدارة الاجتماعات بين المواطنين والأطراف الفعالة من القطاع العام، الوصول المنظم إلى سيل المعلومات الرسمية، حق المراقبين في إصدار تقرير معارض وتقديمه مباشرة للسلطات التشريعية.

ونورد في قسم الأمثلة بهذه المذكرة [الصفحات 32-38] أمثلة جيدة على كيفية تفعيل هذا على أرض الواقع.

5.2. العمل مع مجموعة أوسع نطاقاً من الشركاء

هم أصحاب الأصوات المسموعة والذين تتحدد مستويات اشتمالهم في العمليات التشاركية أساساً بواسطة السلطة والعلاقات غير الرسمية وكذلك الأعراف الثقافية والتمييز. وهذه قضايا تصعب معالجتها. ومع ذلك:

- عند اختيار الشركاء من منظمات المجتمع المدني، يتعين الاهتمام بقضايا النزاهة والجودة والقدرة.[50]
- ينبغي أن تكون أكثر تحديداً عند اختيار الشركاء ذوي الخبرة ممن تربطهم روابط بالقاعدة الشعبية ويمكنهم بطريقة أخرى الوصول إلى الفئات المهمشة والمعزولة (لاسيما في الأماكن الريفية). ومن المهم أن تتأكد من كون العمليات التشاركية اشتمالية وتمثيلية بدرجة أكبر.

[50] هناك أداة للمساعدة على تقييم هذا متاحة في "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات المجتمع المدني: مجموعة أدوات لتوطيد علاقات الشراكة"

- الانخراط مع منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية التقليدية (على سبيل المثال، الحركات الاجتماعية والمنظمات الدينية والنقابات العمالية). فقد أثبتت نجاحها في تمكين وتعزيز أصوات الجماعات الرئيسية بين الفقراء.

5.3. التفكير في النطاق الزمني للإجراءات التدخلية

- توفير مساندة أطول مدى وأكثر مرونة حيثما أمكن. فتعزيز المشاركة بالرأي والمساءلة يتطلب التزامات أطول مدىً من الالتزامات التي تتخذ عادة في تخطيط المشروعات. وتبدو إقامة علاقات مع الأطراف الإستراتيجية الرئيسية (الحكومية وغير الحكومية) على المدى الطويل ضرورية لضمان نواتج إيجابية.
- لا تتطلب الالتزامات الأطول مدى بالضرورة دورات برامج أطول، بل التزاماً بالاستمرار في الانخراط في قضية تعزيز المساءلة الاجتماعية.
- على المدى الأطول، ينبغي أن يكون مبدأ العمل على تعزيز قدرات الشريك المحلي للاضطلاع بقضايا المساءلة الاجتماعية (ومن ثم مساندة "الملكية") جزءاً محورياً من مساندة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أمثلة على عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال المساءلة الاجتماعية

ألبانيا:

دعم المساءلة الاجتماعية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

السياق:

تعتبر حكومة ألبانيا أن التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ضروري لاستيفاء معايير كوبنهاغن والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. كما أنها أدركت أهمية إقامة شراكات مع المجتمع المدني للعمل المشترك بغية تحقيق الأهداف وتشجيع المساءلة الاجتماعية أيضاً. ومن شأن هذه الشراكات أن تخلق روابط بين "الطلب" من جانب المواطنين و"العرض" للخدمات من جانب الحكومة. لذا شرعت الحكومة في تعزيز الأطر المؤسسية لضمان استمرار انخراط منظمات المجتمع المدني في صياغة السياسات وتنفيذها ورصدها، بما في ذلك انخراطها في *الإستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية*.

الإجراءات التدخلية للبرنامج:

لمساندة جهود "جانب العرض" هذه في الإصلاح المؤسسي، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جانب "الطلب" من خلال مشروع *تعزيز قدرات المجتمع المدني لرصد التقدم في الإستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والأهداف الإنمائية للألفية* التابع له، والذي يساند تنمية قدرات المجتمع المدني. جمع هذا المشروع الذي استمر عاماً واحداً بين تدريب منظمات المجتمع المدني والانخراط في حلقات عمل للتشاور والمبادرات العملية لإضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المجتمع المدني.

تم تدريب منظمات المجتمع المدني والائتلافات والشبكات على دورة السياسات، مع التركيز بشكل خاص على الرصد التشاركي والآليات التشاركية لإعداد الميزانيات، بما في ذلك تحليل كيفية ارتباط الميزانية بإطار الإنفاق متوسط الأمد والأهداف الإنمائية للألفية والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدمج جهوده في مبادرات مانحين آخرين ذوي صلة، مثل *مراكز تنمية المجتمع المدني* التي أسستها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أقاليم البلد الستة للعمل كمراكز معلومات. دخل البرنامج في شراكة مع هذه المراكز لتوفير التدريب للمجتمع المدني، مشجعاً إياها على تيسير الحوار مع المسؤولين الحكوميين المحليين عبر اللقاءات المفتوحة حول رصد الأهداف الإنمائية للألفية والآليات التشاركية لإعداد الميزانيات.

كذلك ساند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرات رامية إلى تعزيز إقامة العلاقات والتعاون بين منظمات المجتمع المدني وشبكات المجتمع المدني. كما تم التأكيد على جمع وتحليل البيانات لرصد الأهداف الإنمائية للألفية وإدارة المعرفة بوجه عام بين أطراف المجتمع المدني الفاعلة كأداة أساسية لاستمرار الانخراط مع الحكومة.

الأثر:

ساهم *النهج المتكامل* الذي ركز على تنمية قدرات كل من المجتمع المدني والحكومة المحلية واستحداث شبكات بين منظمات المجتمع المدني في زيادة الانخراط مع الحكومات المحلية في وضع إستراتيجيات التنمية الإقليمية. وقد أقامت بعض المناطق شراكات أقوى بين منظمات المجتمع المدني والحكومة المحلية، وأضفت طابعاً مؤسسياً على المشاركة في العمليات المستقبلية من خلال التوقيع على مذكرات تفاهم.

الدروس المستفادة:

- إضفاء طابع مؤسسي على الشراكة كعملية طويلة الأجل. وبالتالي فإيجاد قنوات اتصال مفتوحة للمشاركة يتطلب تعزيز الشبكات بين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض وبينها وبين مسؤولي الحكومة المحلية.
- إن أي مبادرة عملية [مشروع بنية تحتية لمجتمع صغير أو الضغط لتعديل تشريع محلي] يمكن أن تصير "الأداة" التي يمكنها تعزيز إقامة الشبكات والمشاركة وتؤدي إلى إضفاء الطابع المؤسسي على والمشاركة والمساءلة.
- النفاذ إلى المعلومات بالغ الأهمية من أجل مشاركة سليمة. لذلك فإن بناء قدرات منظمات المجتمع المدني في مجال جمع البيانات وتحليلها لرصد الأهداف الإنمائية للألفية وفي إدارة المعرفة عموماً كان ضرورياً من أجل المشاركة المستنيرة وأيضاً التواصل مع المواطنين عموماً بشأن المبادرات التي اضطلعت بها الحكومتان الوطنية والمحلية.
- لإضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة المدنية على المستوى المحلي، يكون من المفيد أحياناً بالنسبة للحكومات الوطنية أن توفر تعليمات أو توجيهات رسمية للحكومة المحلية كي تعزز العملية التشاركية في التخطيط المحلي. كما يمكن أن ينص التشريع أيضاً على التشاور والمشاركة مع المواطنين وبالتالي إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة المدنية.

الفلبين:

تعزيز مساءلة البلديات

السياق:

في الفلبين، دخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموئل الأمم المتحدة في شراكة مع خمس حكومات بلدية لتنفيذ مشروع *عمل المواطنين من أجل القيادة المحلية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام* 2015 أو المعروفة باسم(*Call 2015*). كان الهدف الرئيسي لهذا المشروع هو توطين الأهداف الإنمائية للألفية وتشجيع مشاركة المواطنين في الحوكمة الحضرية. وكان يهدف إلى إقامة حوار وجهاً لوجه وآليات للمشاركة بالرأي بين المواطنين والحكومة لمكافحة الفساد وتعزيز تقديم الخدمات الأساسية.

الإجراءات التدخلية للبرنامج:

تمثلت إستراتيجية المشروع الأساسية في إقامة شراكات بين المؤسسات البحثية والأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني (بما فيها منظمات المرأة على مستوى القاعدة الشعبية) والحكومات المحلية لتطوير أنظمة لتبادل المعرفة وإدارتها علاوة على تطبيقات سهلة الاستخدام لقياس النتائج وتتبع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتأسست "دوائر للنزاهة" تتألف من رجال ونساء محترمين من المجتمعات المحلية يُختارون من خلال عملية تشاور مجتمعية في المدن الخمس جميعها. كما ضمت في عضويتها باحثين وأكاديميين من الجامعات المشاركة. ونفذت كل واحدة من المدن الخمس *عمل المواطنين من أجل القيادة المحلية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام* 2015 تنفيذاً تجريبياً من خلال مشروعات عديدة. وتم وضع نظام رصد مجتمعي لإعداد بيانات موجزة حول جميع الأسر المعيشية في البلديات ووضع مؤشرات أساس لثمانية "أبعاد" للفقر. وترجمت بيانات الأساس إلى خرائط على مستوى الأسر المعيشية تبين المناطق التي توجد بها المشكلات. وتم تدريب مسؤولي الحكومة المحلية وأعضاء دوائر النزاهة على استخدام نظام الرصد المجتمعي لرصد تقديم الخدمات مقارنة بخط الأساس.

الأثر:

كان ربط مؤسسات التعليم العالي والمنظمات على مستوى القاعدة الشعبية لوضع أنظمة لتتبع وجمع ونقل المعرفة والمعلومات حول تقديم الخدمات المحلية مبتكراً وناجحاً في الوقت نفسه. وقد أسهم في تعزيز آليات المساءلة واعتماد طرق جديدة لتقديم الخدمات بناءً على الشواهد.

كما أن إشراك مسؤولي المدينة من خلال التشاور المنهجي زاد استجابتهم لاقتراحات دوائر النزاهة لتحديث التشريعات والسياسات المحلية. وفي توغويغاراو أسست حكومة المدينة ركن معلومات (call 2015) ودعوا دائرة النزاهة على مستوى المدينة لرصد وتقييم أداء المدينة. وقد يسّر قرار رسمي مشاركة أعضاء دائرة النزاهة في اجتماعات مجلس المدينة، مما عزز المساءلة المباشرة لمسؤولي المدينة أمام المواطنين.

أسفر نجاح هذه المشروعات التجريبية عن تعميم هذا النهج في جميع المدن في الفلبين.

الدروس المستفادة:

يعتمد نجاح العمليات التشاركية على المشاركة عريضة النطاق لمختلف الجماعات والمؤسسات علاوة على منظمات المجتمع المدني الاعتيادية. فقد تمكنت المؤسسات البحثية من توفير أدوات لرصد تقديم الخدمات ومساعدة منظمات المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني المحلية على استخدام المعرفة لوضع برنامج قائم على الشواهد ولإخضاع الحكومة المحلية للمساءلة.

ويعد أحد الدروس الرئيسية المستفادة من هذا المشروع أهمية التوقيت السياسي عند إنشاء آلية مساءلة. فقد شهدت الفلبين تغييراً للحكومة في منتصف المشروع، مما أدى إلى نقل المسؤولين المحليين بمن فيهم أعضاء دوائر النزاهة، وتعيين مسؤولين جدد مما استلزم تدريبهم. أدى هذا إلى تعطيل إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة دوائر النزاهة في عمليات الحكم المحلي. وبالتالي فمن الأهمية البالغة أن يُدرس الوضع السياسي تماماً عند إقامة نظم المساءلة؛ لأن هذه النظم تتطلب وقتاً كي تعمل بكامل إمكانياتها ويُضفى عليها طابع مؤسسي.

ومن الضروري وجود تركيز خاص على تحسين قدرات المسؤولين المحليين للاستجابة لـ"المشاركة بالرأي" أو الطلب من جانب الجمهور لضمان النجاح التام لنظام المشاركة بالرأي والمساءلة.

***ملاحظة**: استخدمت أداتان تشاركيتان طورهما موئل الأمم المتحدة لتحديد الأولويات ورسم مستويات مستهدفة محلية للأهداف الإنمائية للألفية. فقد استخدمت أداة مساندة صنع القرار الحضري التشاركي كنموذج لوضع خطة عمل المشروع السنوية وخطة عمل المدن. واستخدمت أداة لمساندة الشفافية في الحكم المحلي لاستقصاء مختلف أنماط المشاركة والشفافية وتحديد الإستراتيجيات والنُهج والمنهجيات الممكنة الملائمة للمشروع.*

موئل الأمم المتحدة (2001): أدوات لمساندة صنع القرار الحضري التشاركي، نيروبي.

رواندا:

تعزيز المساءلة الإعلامية كأساس للمساءلة الاجتماعية

السياق:

في رواندا كان يتم التحكم في وسائل الإعلام سياسياً واستغلالها كأداة لنشر الكراهية العرقية والتحريض على العنف قبل الإبادة الجماعية التي وقعت عام 1994 وأثناءها. ونظراً لإساءة استعمال وسائل الإعلام في الماضي، تعترف حكومة رواندا بأهمية الحفاظ على استقلال وسائل الإعلام واستخدام إمكانياتها لتعزيز مساءلة الدولة في وضع السياسات العامة المراعية لمصالح الفقراء وتطبيقها. وإعادة بناء ثقة الجماهير في وسائل الإعلام وتشجيع المشاركة في عمليات الحكم من خلال وسائل الإعلام يعد جزءاً من هذه العملية.

في عام 2002، أنشأت رواندا المجلس الأعلى للإعلام، وهو هيئة مستقلة منصوص عليها دستورياً تهدف إلى تشجيع حرية التعبير وتبادل المعلومات. كما أن المجلس مسؤول عن مراقبة وسائل الإعلام ووضع إطار تنظيمي لعملياتها.

ويعدّ تأسيس المجلس الأعلى للإعلام جزءاً من عملية إصلاح أوسع نطاقاً طويلة المدى لتعزيز مؤسسات الدولة لتقديم الخدمات وبناء أنظمة يستطيع المواطنون من خلالها إخضاع الدولة للمساءلة عن وضع سياساتها وبرامجها وتنفيذها. وقد اعتمدت الحكومة نهجاً متكاملاً يركز على **إقامة سلسلة المساءلة** من خلال تعزيز الأجهزة الرقابية غير التنفيذية (مكتب مسؤول الشكاوى والتظلمات ولجنة حقوق الإنسان والمجلس الأعلى للإعلام وغيرها من الهيئات) وإيجاد روابط بين مؤسسات الدولة والأجهزة الرقابية لإيجاد أنظمة مساءلة فعالة.

الإجراءات التدخلية للبرنامج:

كان المجلس الأعلى للإعلام ذا دور فعال في وضع قواعد تنظيمية تنظم وصول المنظمات السياسية إلى وسائل الإعلام العامة أثناء الانتخابات البرلمانية لسنة 2008 لضمان تكافؤ الوصول إلى وسائل الإعلام العامة لجميع الأحزاب السياسية ثم قام برصد تغطية الانتخابات. كما أنه شجع الأخلاقيات الصحفية من خلال مدونة قواعد سلوك للصحفيين والمؤسسات الإعلامية.

ومن أجل تعزيز المشاركة المدنية، نفذ المجلس الأعلى للإعلام حملة توعوية حول حرية الصحافة وصلت إلى مستوى القاعدة الشعبية. كما نظم المجلس سلسلة من المناظرات العامة والبرامج الحوارية في الإذاعة والتليفزيون حول حرية وسائل الإعلام وحقوق ومسؤوليات وسائل الإعلام وحول قضايا أخرى تتعلق بالممارسة الإعلامية بما في ذلك القواعد التنظيمية.

الأثر

تشير الشواهد الأولية إلى أن عامة الجمهور شاركوا بفعالية في هذه النقاشات. ويزيد عمل المجلس في مجال تنظيم وسائل الإعلام والارتقاء بمهنيتها وموضوعيتها من ثقة الجمهور. علاوة على ذلك، فإن أنشطة الرصد التي يقوم بها المجلس مكنته من تحديد أهم المشكلات التي قوضت موضوعية وسائل الإعلام. فعلى سبيل المثال، أشار تقرير المجلس الصادر في أبريل/نيسان 2009 حول تغطية الانتخابات إلى تدني مستوى الدقة في وسائل الإعلام المطبوعة مقارنة بوسائل الإعلام الإلكترونية والإذاعة. ونتيجة لذلك يطالب المجلس بتدابير عديدة للارتقاء بمهنية الصحفيين العاملين في الصحافة المطبوعة.

الدروس المستفادة:

- بناء ثقة الجماهير في وسائل الإعلام وخصوصاً في سياق بلد خارج من صراع كرواندا شيء ضروري كي تتمكن وسائل الإعلام من لعب دور المصدر المستقل للمعلومات في النقاشات السياسية والاجتماعية في البلد وتتمكن من إخضاع الحكومة للمساءلة.
- إن بناء قدرات وسائل الإعلام لتوفير معلومات نزيهة ودقيقة أساسي بالقدر نفسه لبناء ثقة الجمهور فيها.
- إقامة روابط قوية مع منظمات المجتمع المدني المهتمة بالرصد الإعلامي شيء بالغ الأهمية كي يلعب المجلس دوره بفعالية. ودون هذا -ونظراً لقدراته المحدودة- لا يمكنه القيام برصد مكثف لوسائل الإعلام والاتصال بالجمهور للإبلاغ عن التناقضات الإعلامية.
- علاوة على ذلك، يعتمد المجلس في تمويله على الجهات المانحة ولا يمتلك أي أموال منتظمة مخصصة له كهيئة مستقلة ينص عليها الدستور. والتغلب على هذه العقبة الهيكلية سيكون ضرورياً للحفاظ على استقلالية المجلس.

كينيا:

مساندة منظمات المجتمع المدني المحلية من أجل الإدارة المسؤولة للأموال

السياق:

اعتمدت حكومة كينيا على مدى العقد الماضي سياسات لامركزية مالية لمحاولة ضمان تحسين نواتج التنمية. وتشمل آليات التمويل لضمان وصول مزيد من الأموال إلى المناطق المحلية صندوق تنمية الدوائر الانتخابية الذي يصرف من خلاله 2.5 في المائة من إجمالي إيرادات البلد السنوية إلى الدوائر الانتخابية وصندوق الإيدز بالدوائر الانتخابية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وصناديق الحد من الفقر وصندوق برنامج كهربة الريف وصندوق مجانية التعليم الابتدائي وصندوق تنمية مؤسسات أعمال الشباب.

ومعظم هذه الصناديق مدمج فيها آليات تشاركية مصممة لتيسير مشاركة المواطنين في عمليات التنمية. ولكن مشاركة الناس في هذه العملية ما زالت منقوصة بسبب ثقافة البلد المتمثلة في التخطيط المركزي وغياب سياسة واضحة للامركزية ونقص الوعي بالأطر التشاركية وعملها. علاوة على ذلك، فإن اللجان التي تدير مختلف الصناديق على مستوى الدائرة يعيّنها أعضاء البرلمان وبالتالي ربما لا تكون خاضعة تماماً ومباشرة للمساءلة أمام المواطنين.

الإجراءات التدخلية للبرنامج:

دخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شراكة مع مركز القوانين والأبحاث لتنفيذ مشروع تمكين المجتمع المحلي لإدارة الصناديق المحلية. ويهدف هذا المشروع إلى زيادة وعي أفراد المجتمع بآليات التخطيط التشاركية وبناء قدرتهم على وضع خطط عمل مجتمعية في مقاطعتين مستهدفتين (فيهيغا وناروك).

ساند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً منتديات لتخطيط العمل الإنمائي ويسّر زيارات رصدية للمجتمعات المحلية إلى مواقع المشروعات، مما أسفر عن وضع عدد من خطط العمل المجتمعي. كما تم تشجيع أفراد المجتمع المحلي لتنظيم أنفسهم مما أسفر عن تشكيل وتسجيل منظمات مجتمع محلي لرصد إدارة الصناديق والمشروعات اللامركزية.

الأثر:

هناك زيادة في الطلب من قبل منظمات المجتمع المحلي وأفراد المجتمع على زيادة إمكانية النفاذ إلى المعلومات المالية المرتبطة بالمشروعات المجتمعية في المقاطعتين المستهدفتين. وقد نشطوا في رصد هذه المشروعات ولعبوا دوراً فعالاً في الإعلان عن و/أو رفع تقارير إلى الأجهزة الحكومية المعنية في حالات التضارب.
وصارت البيانات التي تم جمعها حول مخصصات الصناديق وأوضاع المشروعات وجداولها الزمنية أدوات لشن حملة ضد الزعماء البرلمانيين المنتهية ولايتهم والزعماء المدنيين في انتخابات 2007.

الدروس المستفادة:

الوعي بالحقوق والمعلومات عن مختلف العمليات التشاركية خطوة أولى ضرورية لضمان مشاركة المواطنين وانخراطهم. ودون هذا الوعي الأساسي تصبح أية آليات تشاركية مدمجة لتيسير الانخراط وتشجيع المساءلة في العمليات المتعلقة بالسياسات وتقديم الخدمات عديمة الجدوى.

ويمكن أن تخدم وسائل الإعلام كأداة مهمة في زيادة وعي الناس بمختلف العمليات التشاركية التي من حقهم المشاركة فيها. وينبغي وضع إستراتيجيات إعلامية معينة لتلبية الحاجات إلى المعلومات وكذلك لكي تعمل وسائل الإعلام كقناة يعبر الناس من خلالها عن شواغلهم.

وينبغي إعارة اهتمام معين لضمان تصميم مبادرات التدريب على المهارات وبناء القدرات بما يتلاءم مع حاجات الناس. وينبغي أيضاً بذل الجهود لتنفيذ العمليات التدريبية باللغات المحلية حيثما أمكن؛ لأن هذا من شأنه أن يزيد فعالية التدريبات ويسفر عن مشاركة أوسع نطاقاً.

ويجري حالياً استخدام التحسن في إدارة الصناديق المحلية كنتيجة لازدياد المشاركة في عمليات التنمية المحلية كشاهد في الدعوة إلى سياسة أكثر شمولاً للامركزية.

اليمن:
اللامركزية وتقديم الخدمات

من خلال برنامج مساندة اللامركزية والتنمية المحلية في اليمن، ساند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وضع نهج لإدارة الإنفاق العام تمت تجربته في 48 مديرية موزعة على ثماني محافظات. وإلى جانب أعضاء المجالس المحلية المنتخبين وكبار الموظفين الإداريين والتنفيذيين الحكوميين المحليين، تلتزم السلطات المحلية باشتمال ممثلي المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المحلي المحلية في الفريق المسؤول عن صياغة خطة التنمية المحلية وميزانية المديرية وبرنامج الاستثمارات.

وفي إطار عملية التخطيط ووضع الميزانية، يتم تقسيم فريق الصياغة إلى مجموعات فرعية صغيرة تقوم بزيارة مختلف *العُزل* (الأقسام الفرعية التي تنقسم إليها المديرية). وتعقد هذه المجموعات الفرعية مناقشات مع السكان المحليين في مجموعة متنوعة من المنتديات: من خلال القنوات التقليدية مثل الاجتماعات التي ييسرها الشيوخ المحليون أو زعماء القبائل، وأيضاً عند نقاط تقديم الخدمات العامة على سبيل المثال، وكثيراً ما تعقد مناقشات في العيادات المحلية مع جماعات المستفيدين مثل جماعات المياه أو الري.

تسمح هذه المناقشات لأفراد الجماعات الفرعية بالتحقق من جودة الخدمات العامة وتحديد الاحتياجات المحلية وترتيب أولويتها. وقد بُذلت جهود خلال المشاورات التي جرت على مستوى *العُزلة* للتعرف على آراء وأولويات معظم الأشخاص المستضعفين. وفي بعض *العزل*، ومن أجل التعرف على وجهات نظر النساء غير القادرات على المشاركة في الاجتماعات العامة، قام ممثلو المنظمات غير الحكومية المشاركون في المجموعات الفرعية بزيارتهن في بيوتهن أو في ظروف لا يجد النساء فيها حرجاً.

منطقة المحيط الهادئ الفرعية:
المساءلة الاجتماعية في السياقات الاجتماعية السياسية الصعبة

السياق:

تعدّ منطقة المحيط الهادئ الفرعية سياقاً اجتماعياً سياسياً صعباً لتشجيع المساءلة الاجتماعية فيه. وهناك مجموعة من العوامل تؤثر على الحكم الديمقراطي ومشاركة المواطنين في عمليات الحكم من ضمنها حقيقة أن المؤسسات العرفية وغير الرسمية على المستوى المحلي كثيراً ما يعتبرها سكان الجزر أكثر شرعية وأهمية من مؤسسات الدولة. وفيما عدا المدرسة الابتدائية ونقطة الإسعاف الأولي المحليتين، نجد التفاعل قليلاً أو معدوماً بين المجتمعات المحلية ومؤسسات الدولة الرسمية. علاوة على ذلك، فإن ارتفاع مستوى الأمية وتدني مستوى التنمية والدور التقليدي للمرأة والميل إلى الإذعان للسلطة -إذْ إن الأعضاء المنتخبين كثيراً ما يُعتبر أن لهم الحق في الحكم بدلاً من اضطلاعهم بمسؤولية تجاه ناخبيهم- أمور تزيد صعوبة تعزيز آليات المساءلة الاجتماعية. وعادة ما تكون مبادرات المساءلة الاجتماعية الناجحة محددة *الغرض* وقصيرة الأجل. والتحدي المهم بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الأطراف الفاعلة الخارجية هو كيفية بناء وإضفاء الصبغة المؤسسية على آليات مساءلة مدفوعة باعتبارات وطنية لتغيير الفهم التقليدي لمفهومي الحقوق والمساءلة دون عرقلة العلاقات مع الحكومة والسلطة التقليدية.

الإجراءات التدخلية للبرنامج:

في سياق منطقة المحيط الهادئ، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على آليتي السلطة المنتخبة والمساءلة الاجتماعية. فمن ناحية، ركز على بناء القدرة المؤسسية للبرلمانات وأعضائها لتمكينهم من أداء واجباتهم وتعزيز دورهم في التنمية الوطنية. ومن ناحية أخرى ساند البرنامج برامج التوعية المدنية لزيادة وعي المواطنين بالحكم الديمقراطي وحقوقهم. والأهم من ذلك كله أن البرنامج يلعب دوراً بالغ الأهمية في إقامة شراكات بين المواطنين والمؤسسات الحكومية بمساندة العمليات التشاركية بما فيها المشاركة في السياسات التشاركية.

ومن الممكن أن يصبح البرنامج في المستقبل مركزاً محورياً للموارد أو مركزاً للمعرفة حول مفاهيم وبرامج المساءلة الاجتماعية، فيخدم كلاً من المجتمع المدني والحكومات. وسوف يمكن هذا أيضاً برنامج الأمم لمتحدة

منغوليا:

تقييمات الحوكمة من أجل المساءلة الاجتماعية

السياق:

تعتقد حكومة منغوليا أن تشجيع الديمقراطية التشاركية عامل أساسي لتنميتها. وبداية من عام 2004، باشرت الحكومة وبمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملية لإجراء تقييم للحكم الديمقراطي. استخدمت منغوليا *إطار تقييم حالة الديمقراطية* الخاص بالمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية كطريقة رئيسية لوضع مؤشرات نظراً لمرونته وتأكيده على وضع مؤشرات تعكس الخصائص الوطنية. كما كانت منهجية المعهد تؤكد على تعزيز المناقشة العامة والمشاركة والمعرفة والفهم العام لأهمية التقييم.

الإجراءات التدخلية للبرنامج:

لتشجيع مدخلات ومشاركة واسعتين من المواطنين في هذه العملية، نفذت الحكومة استقصاءات لعامة الجمهور والنخبة. كما نظمت العديد من مجموعات النقاش المركزة والحوارات والفعاليات الوطنية والمنتديات العامة للحصول على رأي المواطنين. وقد ساهمت جميع هذه الجهود في تحديد تحديات ملموسة تواجه ترسيخ الديمقراطية.

فضلاً عن ذلك، فإن الحكومة أشركت المجتمع المدني، الذي يعتبر الركيزة الثالثة (بجانب الحكومة والبرلمان) في عملية ترسيخ الديمقراطية، بفعالية في عملية وضع المؤشرات. وكنشاط تكميلي، أجرى فريق المشروع تقييماً لمؤشر المجتمع المدني أظهر أنه على الرغم من كبر عدد منظمات المجتمع المدني المسجلة، فإن القطاع ككل ما زال متخلفاً وضعيفاً نسبياً. ولمعالجة هذا التزمت الحكومة بخلق بيئة مواتية لتعزيز المشاركة المدني والمشاركة العامة.

الأثر:

صدر التقييم الأول لحالة الحكم في منغوليا في عام 2005، وقادت المناقشات اللاحقة حول التقييمات مع المجتمع المدني وأصحاب المصالح المباشرة الآخرين إلى وضع خطة العمل الوطنية التي تهدف إلى معالجة بعض من التحديات الرئيسية التي تم الوقوف عليها، بما في ذلك النفاذ إلى المعلومات ومكافحة الفساد وتعزيز سيادة القانون. وأبرزت عملية إجراء تقييم للحكم الديمقراطي مدفوع باعتبارات وطنية أهمية الديمقراطية من أجل التنمية المستدامة في منغوليا. وبالتالي استحدثت واعتمدت الهدف التاسع من الأهداف الإنمائية للألفية والذي يعنى بتأصيل حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي وعدم التسامح إطلاقاً مع الفساد. ويقاس هذا الهدف من خلال مجموعة من 12 مؤشراً. وقد صدر التقييم الأول لحالة الحكم في منغوليا في عام 2005.

وبحلول عام 2006، تم وضع نحو 130 مؤشراً. أما الإضافة المنهجية المهمة التي استحدثها التقييم المنغولي فهي تكملة مجموعة من المؤشرات "الرئيسية" التي تعكس السمات العامة للحكم الديمقراطي بمؤشرات "ثانوية" تعكس خصوصيات منغوليا. فالمؤشرات الثانوية على سبيل المثال تم وضعها لتفسير الأهمية الغالبة للعلاقات الاجتماعية والتقاليد والأعراف على سيادة القانون في المجتمع المنغولي.

الدروس المستفادة:

يوفر تقييم الحكم الديمقراطي المملوك وطنياً أداة مفيدة لترسيخ الديمقراطية ويعمل كآلية مهمة للمساءلة كي تشارك الحكومة والمواطنون في قضايا الحوكمة. ولكن فعالية استخدام تقييمات الحكم كأداة للمساءلة تتوقف على كيفية استخدام المعلومات الناتجة ومن الذي يستخدمها. وبالتالي فمن المهم إتاحة نتائج التقييمات علانية وضمان سهولة الوصول إليها.

يتطلب تعزيز الملكية الوطنية في عملية التقييم انخراط أصحاب مصالح مباشرة متعددين بما في ذلك المهمشون. وينبغي أن تكون هذه العملية مرنة لتأخذ في الاعتبار الأولويات الاجتماعية والثقافية لمختلف أصحاب المصالح المباشرة والعلاقات بين الأطراف الفاعلة والأثر المرجو لعملية السياسات. في منغوليا، أسفرت المرونة والاشتمال في عملية وضع المؤشرات عن وضع مجموعة من المؤشرات "الثانوية" من قبل المزارعين المهمشين.

تعدّ منظمات المجتمع المدني أطرافاً بالغة الأهمية في عمليات تقييم الحكم وتلعب دوراً فعالاً في ضمان ملاءمة مثل هذه العمليات في تلبية احتياجات الناس. وعلاوة على المشاركة في وضع المؤشرات، تشارك منظمات المجتمع المدني في رصد وقياس المؤشرات لتقييم التقدم وبالتالي إخضاع الحكومة للمساءلة على سياساتها المعلنة.

بنن:

إشراك مختلف أصحاب المصالح المباشرة طوال دورة الميزانية

السياق:

في أوائل هذا العقد، شهدت بنن زيادة في الطلب من جانب منظمات المجتمع المدني على مزيد من الشفافية المالية وكفاءة الإنفاق العام. خلال هذه الفترة، اضطلعت الحكومة أيضاً بجهود إصلاحية لتعزيز البرلمان والرقابة البرلمانية على السياسات العامة (بما في ذلك الإنفاق العام). مكنت هذه الإصلاحات المؤسسية البرلمان من اعتماد عمليات أكثر تشاركية في وضع الميزانية الوطنية وغيرها من السياسات المالية.

التدخلات الإجرائية للبرنامج:

وفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع جهات مانحة أخرى، مساعدات فنية ومالية من خلال مشروعات متنوعة للبرلمان ولمنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام لبناء قدراتها وإنشاء آليات للمشاركة المدنية في عملية وضع الميزانية الوطنية. فعلى سبيل المثال، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التنمية الهولندية مساعدة مالية وفنية في صياغة الميزانية والميزنة على أساس النوع الاجتماعي وتحليل الميزانيات إلى ائتلاف المرصد الاجتماعي الذي يضم منظمات مجتمع مدني محلية تهدف إلى إرساء ممارسة مراجعة المواطنين للميزانية الوطنية وإستراتيجية الحد من الفقر. ومن خلال مشروع *ساندوا الصحافة البننية* التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم أيضاً تعزيز قدرة الصحافة في بنن على تغطية وتحليل المناقشات البرلمانية حول الميزانية وسياسات الحد من الفقر (بما في ذلك الفترة اليومية للأسئلة في البرلمان). أسهمت الزيادة الناتجة في التغطية الإعلامية في تحسين الفهم الجماهيري للقضايا المالية وساعدت على تشكيل الرأي العام.

ومن خلال البرنامج العالمي المعني بتعزيز السلطة البرلمانية، ساند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً البرلمان (الجمعية الوطنية) في بنن على لعب دور أقوى في عملية الميزانية. وفي عام 2001 تأسست وحدة تحليل الميزانية ومراقبتها وتقييمها التي تزود البرلمان، ومن ضمنه اللجنة المالية، بنماذج الحساب وطرق التحليل ومحاكاة البيانات الاقتصادية والمالية كأدوات لمراقبة وتقييم ميزانية الدولة. وعلاوة على تنمية قدرة البرلمانيين في مجال صياغة الميزانية، ساند البرنامج أيضاً جلسات استماع عامة سنوية بين اللجنة المالية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات وغيرها من أصحاب المصالح المباشرة لمناقشة مشروع الميزانية الوطنية واقتراح تعديلات عليها. وتتيح جلسات الاستماع العامة للجنة المالية فرصة عرض مشروع الميزانية على منظمات المجتمع المدني لتحليلها والدعوة لإجراء تعديلات عليها.

الأثر:

عززت مساندة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعملية الإصلاح وبرامج بناء القدرات التي استهدفت منظمات المجتمع المدني والبرلمان على السواء أساسَ المشاركة المدنية في عمليات إعداد الميزانية وخلقتا مساحة للدعوة إلى ميزانية مراعية بدرجة أكبر لاعتبارات النوع الاجتماعي وتخصيص أموال إضافية للبرامج التي تراعي مصالح الفقراء. علاوة على ذلك، فإن زيادة الوعي بالمناقشات المتعلقة بالسياسات في البرلمان كان لها أثر مباشر على أنماط التصويت. ففي انتخابات الجمعية الوطنية لسنة 2007، أعيد انتخاب أقل من 30 في المائة من البرلمانيين، حيث أراد الشعب ألا ينتخب إلا المرشحين الذين يؤمن بفعاليتهم في تعزيز مصالح دوائرهم الانتخابية.

الدروس المستفادة:

- يرجع نجاح المساندة البرلمانية في بنن إلى سلسلة من المبادرات التي اضطلع بها أصحاب مصالح متعددون بما في ذلك حكومة بنن ومنظمات المجتمع المدني. وبالتالي فمن الأهمية البالغة أن يحتل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنفسه مكانة إستراتيجية وأن يعمل مع جميع أصحاب المصالح المباشرة للتوصل إلى توافق في الآراء والتأثير على السياسات والإستراتيجيات في سبيل تعزيز الديمقراطية والنجاح في الحد من الفقر.
- كما تلقي دراسة الحالة هذه الضوء على العملية طويلة الأجل لبناء توافق في الآراء وإرساء نظم مساءلة مستدامة. ومن الضروري تصميم برامج طويلة الأجل تركز على تعزيز ثقافة المشاركة من خلال الإصلاحات المؤسسية وبناء قدرات الأطراف الفاعلة علاوة على سلسلة المساءلة (وهم في هذه الحالة البرلمانيون ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني).

ثبت المراجع

إم. إدواردز ودي. هولم (محرران) (1996) المنظمات غير الحكومية - الأداء والمساءلة: ما وراء الحل السحري. لندن.

فريدوم هاوس (2007) الحرية في العالم 2007: الاستقصاء السنوي للحقوق السياسية والحريات المدنية.

أيه. إم. جويتز (2000) "المساءلة أمام المرأة في الإنفاق الإنمائي على المستوى المحلي: مذكرة تصورات". دراسة مقدمة إلى حلقة عمل معهد دراسات التنمية حول النوع الاجتماعي والمساءلة في القطاعين العام والخاص.

أيه. إم. جويتز وجيه. جافينتا (2001) دمج مشاركة المواطنين برأيهم والتركيز على احتياجات العملاء في تقديم الخدمات. ورقة عمل معهد دراسات التنمية رقم 138. بريتون: معهد دراسات التنمية.

أيه. إم. جويتز وروب جينكينز (2001) صور المساءلة الهجينة: انخراط المواطنين في مؤسسات الرقابة على القطاع العام في الهند. استعراض الإدارة العامة.384-363 :(3)3.

أيه. إم. جويتز وروب جينكينز (2005) "مقدمة" في جويتز، وجينكينز، إحياء المساءلة: جعل الديمقراطية تعمل من أجل التنمية البشرية، سلسلة الاقتصاد السياسي الدولية، باسينغستوك.

مركز موارد الحكم والتنمية الاجتماعية (2008) تقرير أبحاث مكتب المساعدة: رصد وتقييم المشاركة في الحكم.

إم. مور وجي. تيسكي (2006) إطار القدرة والمساءلة والاستجابة: ماذا تعني هذه المصطلحات، منفردةً ومجتمعةً؟ مذكرة مناقشة لمستشاري وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة المعنيين بالحوكمة والصراعات، معتكف وزارة التنمية الدولية البريطانية المعني بالحوكمة، 14-17 نوفمبر/تشرين الثاني.

سي. مالينا وآر. فورستر وجيه. سينغ (2004) المساءلة الاجتماعية: مقدمة للمفهوم والممارسة الناشئة. الصفحة 11، واشنطن العاصمة.

بي. نيويل وجيه. ويلر (2006) جعل المساءلة أمراً مهماً. موجز سياسات معهد دراسات التنمية، العدد 33، نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

برايس ووترهاوس كوبرز (2006) منهجية تشخيص ورصد تقييم المخاطر السياسية برايس ووترهاوس كوبرز وأوراسيا جروب: نيويورك.

ماريا فيرناندا سانشيز (2003) تقييم التغيرات في نوعية الحياة في بوغوتا بكولومبيا من منظور مجتمع مدني: بوغوتا، كومو فاموس. البنك الدولي.

تقرير برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس ومرض الإيدز 2006 حول وباء الإيدز العالمي نيويورك.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009) الإطار النظري للمخرجات المشتركة رقم 1. فريق الحكم الديمقراطي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. مسودة 30 يونيو/حزيران 2009. نيويورك.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009) شراكة المجتمع المدني والحكومة في الجهود الوطنية للتصدي للإيدز: تصميم البرامج وتنفيذها. مذكرة توجيهية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009) المشاركة بالرأي والمساءلة والانخراط المدني: عرض عام نظريّ. مركز أوسلو للحكم، أوسلو.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009) أجندة الأمل. مكتبمنع الأزمات والانتعاش منها. نيويورك.

مركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنطقة المحيط الهادئ (2009) تقييم وتحليل مبادرات المساءلة الاجتماعية في منطقة المحيط الهادئ. مسودة تقرير.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2008) المشاركة بالرأي والمساءلة لأغراض التنمية البشرية: إستراتيجية عالمية لتعزيز المجتمع المدني والمشاركة المدنية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. نيويورك.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2008) شراكات فاعلة: انخراط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المجتمع المدني. نيويورك.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2008) ورقة إطارية 1 المطالبة بالأهداف الإنمائية للألفية: إطار تمكيني. مركز أوسلو للحكم، أوسلو.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2007) مذكرة ممارسات. تنمية القدرات أثناء الفترات الانتقالية. فريق تنمية القدرات، مكتب السياسات الإنمائية، نيويورك.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2006) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات المجتمع المدني: مجموعة أدوات لتوطيد علاقات الشراكة. نيويورك.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2006) مذكرة توجيهية. الاتصال لأغراض التمكين: وضع إستراتيجيات إعلامية دعماً للفئات المستضعفة. مركز أوسلو للحكم، أوسلو.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2003) النفاذ إلى المعلومات: مذكرة ممارسات. مركز أوسلو للحكم، أوسلو.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2001) التقييم القطري في الشفافية والمساءلة (CONTACT).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1993) تقرير التنمية البشرية: مشاركة الشعب. نيويورك.

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (2008) من المسؤول أمام المرأة؟ النوع الاجتماعي والمساءلة. نيويورك.

البنك الدولي (2003) تقرير عن التنمية في العالم 2004: جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء. واشنطن العاصمة.

موارد وقراءات إضافية

الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المجتمع المدني

تقييمات الحكم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بوابة تقييم الحكم

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2007) مذكرة ممارسات. تنمية القدرات أثناء الفترات الانتقالية. فريق تنمية القدرات، مكتب السياسات الإنمائية، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2007) Capacity.org. المساءلة. العدد 31. المركز الأوروبي لإدارة السياسات الإنمائية ومنظمة التنمية الهولندية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2006) مذكرة توجيهية. الاتصال لأغراض التمكين: وضع إستراتيجيات إعلامية دعماً للفئات المستضعفة. مركز أوسلو للحكم، أوسلو: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2006) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات المجتمع المدني: مجموعة أدوات لتوطيد علاقات الشراكة. نيويورك

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2003) النفاذ إلى المعلومات: مذكرة ممارسات. مركز أوسلو للحكم، أوسلو. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2002) الانخراط المدني. الضروريات، العدد رقم 8، أكتوبر/تشرين الأول 2002، مجال ممارسة ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: توليفة الدروس المستفادة من الحكم الديمقراطي. نيويورك: مكتب التقييم ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

شبكة الحوار الديمقراطي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2001) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات المجتمع المدني: مذكرة ممارسات حول الانخراط. مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية/شعبة منظمات المجتمع المدني، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المركز الأوروبي لإدارة السياسات الإنمائية ومنظمة التنمية الهولندية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائيCapacity.org. ركن الموارد المتعلقة بالمساءلة

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (2008) من المسؤول أمام المرأة؟ النوع الاجتماعي والمساءلة. نيويورك: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة - الميزنة المستجيبة للنوع الاجتماعي

موئل الأمم المتحدة (2001) أدوات لمساندة صنع القرار الحضري التشاركي. نيروبي

موئل الأمم المتحدة ومنظمة الشفافية الدولية (2004) أدوات لدعم الشفافية في الحكم المحلي. نيروبي

الجهات المانحة الأخرى

وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة (2009) مذكرة حول كيفية إجراء تحليل للاقتصاد السياسي. مذكرة ممارسات لوزارة التنمية الدولية. لندن.

وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة (2008) مذكرة إعلامية بشأن المساءلة. مذكرة ممارسات لوزارة التنمية الدولية. لندن.

وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة (2008) وسائل الإعلام والحكم الرشيد. مذكرة ممارسات لوزارة التنمية الدولية. لندن.

وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة (2006) جعل الحوكمة تعمل لصالح الفقراء. الكتاب الأبيض 3. لندن.

تقييم الجهات المانحة المتعددة لبرامج المشاركة بالرأي والمساءلة، أجراه معهد التنمية الخارجية. هناك وثيقة إعلامية موجزة متاحة هنا. هناك وثائق إضافية من ضمنها إطار تقييمي ودراسات حالة وتقرير تجميعي متاح هنا.

البنك الدولي (2007) أدوات لتحليل إصلاحات السياسات مؤسسياً وسياسياً واجتماعياً: دليل للعاملين في مجال التنمية. واشنطن العاصمة: البنك الدولي/البنك الدولي للإنشاء والتعمير

البنك الدولي (2009) تحليل الحكم والاقتصاد السياسي المدفوع باعتبارات المشكلات: إطار للممارسات الجيدة. واشنطن العاصمة: البنك الدولي/البنك الدولي للإنشاء والتعمير

منشورات أخرى

بي. دي رينزو ودبليو. كرافشيك (2007) دروس من الميدان: أثر مبادرات المجتمع المدني لتحليل الميزانيات والدعوة في 6 بلدان مشروع الميزانية الدولية.

نشرة معهد دراسات التنمية (2008) المساءلة: إصلاح الدولة والمساءلة الاجتماعية. المجلد 38 العدد 6 يناير/كانون الأول 2008، لندن.

بي. نيويل وإس. بيلور (2002) تخطيط المساءلة: أصول وسياقات ومدلولات للتنمية، ورقة عمل معهد دراسات التنمية رقم 138. بريتون: معهد دراسات التنمية.

إس. أودوغبيمي وتي جاكوبسون (محرران) (2008) إصلاح الحكم في ظل الظروف الواقعية: المواطنون وأصحاب المصالح المباشرة والمشاركة بالرأي، واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

أيه. ويلز (2007) الانخراط المدني والمساءلة. مقال رأي لمعهد التنمية الخارجية.لندن.

موارد مختارة للممارسين والمجتمع المدني

مبادرة المساءلة بالهند--أبحاث حول مساءلة الحكم

شبكة المساءلة الاجتماعية - أدوات ومنهجيات المساءلة الاجتماعية في أفريقيا

شبكة المساءلة الاجتماعية - شرق آسيا والمحيط الهادئ

IDASA– معهد الديمقراطية في جنوب أفريقيا

مشروع الميزانية الدولية

MKSS -- منظمة مزدور كيسان شاكتي سانغاثان، وهي حركة اجتماعية في ولاية راجستان الهندية أطلقت حملة من أجل الحق في المعلومات

PG Exchange - منتدى على الإنترنت يعنى بالحوكمة التشاركية، التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين

مؤسسة الشؤون العامة، بنغالور، الهند (بطاقات مرئيات المواطنين)

منظمة باريفارتان الهند - الرقابة العامة على الخدمات الحكومية مركز أبحاث السياسات -- الانخراط المدني لأغراض المساءلة على الخدمات العامة

شبكات مجتمع مدني مختارة في آسيا وأفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

برنامج الحوكمة التشاركية التابع للتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين

مركز موارد الحكم والتنمية الاجتماعية --دليل للمشاركة بالرأي والمساءلة

منظمة ون وورلد ترست -- تقرير المساءلة العالمية

منظمة ون وورلد ترست -- موارد حول التدابير العملية لتحسين المساءلة

شبكة المساءلة الاجتماعية في جنوب آسيا (SASANET)-- أدوات للمساءلة الاجتماعية

SEWA -- رابطة صاحبات العمل الحر

BRAC-- لجنة بنغلاديش للنهوض بالريف، دليل معلومات

الملحق(أ). مراجعة المساءلة الاجتماعية: أسئلة إيضاحية[51]

آليات المشاركة بالرأي	
1. رأي من؟ من يحضُر؟ من يشارك؟ من الغائب أو الصامت؟	■ هل المشاورات العامة على المستوى المحلي تكتفي بالتعامل مع القادة المجتمعيين أو أرباب الأسر، وهم في العادة رجال بالدرجة الأولى؟ هل تقتصر المشاورات العامة على إشراك الأشخاص الذين لهم حق حيازة أراضٍ، وهم في الغالب رجال بالدرجة الأولى؟ ■ هل تستخدم النخبة المحلية علاقات القوة الهرمية غير الرسمية كصورة من صورة السيطرة الاجتماعية مما يحول دون مشاركة فئات معينة؟ ■ ما منظمات المجتمع المدني التي تشارك في المشاورات ومن الذين تدعي أنها تمثلهم وما أساس ادعائها هذا؟[52] ■ هل هناك تفاوت كبير بين تنوع عضوية منظمات المجتمع المدني (من حيث النوع الاجتماعي/اجتماعياً/عرقياً/دينياً) وتنوع المجتمع المحلي؟ ■ هل توجد قيود ثقافية على مشاركة المرأة أو الفئات الأخرى مثل الشباب في الأوضاع السياسية؟ ■ هل يتم تشجيع المرأة على التحدث في المنتديات العامة وخصوصاً حول قضايا داخل الأسرة مثل توزيع أعباء العمل؟ ■ هل تمتلك النساء الخبرة اللازمة لطرح وجهات نظرهن بثقة؟ ■ هل يتجنب الميسرون والمقدمون السلوك المتعالي مع المشاركات؟ ■ هل يشعر أعضاء مختلف الفئات (النوع الاجتماعي/الطبقة/العرقية) بمعاملتهم بمستوى الاحترام نفسه من قبل أفراد الفئات الأخرى؟ ■ هل يتجنب المسؤولون الحكوميون استخدام المفردات شديدة التخصص أو المصطلحات الفنية في مناقشاتهم؟ ■ هل يتم تزويد المشاركين بالمعلومات والمهارات اللازمة (مثلاً، القيادة، حل المشكلات، المحاسبة، إلخ) من أجل المشاركة بشكل ذي مغزى؟ ■ هل يتم توفير ترجمة ثنائية للغات المحلية بما في ذلك لغات المهاجرين أو اللاجئين حيثما كان ضرورياً؟
2.متى وأين؟	■ هل يتم إجراء مشاورات قبل اتخاذ القرارات لا بعده؟ ■ هل هناك مجال "للمشاركة بإبداء الرأي" في مختلف مراحل؟ ■ هل يتم تحديد مواعيد الاجتماعات في توقيت يمكن للمشاركين من مختلف الفئات الحضور فيه؟ ■ هل لدى المشاركين من مختلف الفئات (بمن فيهم المرأة) وقت كافٍ للمشاركة؟ ■ هل تعقد الاجتماعات في أماكن يمكن الوصول إليها بسهولة بالنسبة للنساء والفئات المهمشة؟ إن لم يكن الأمر كذلك، فهل يتم توفير مواصلات عامة مجاناً؟ ■ هل يحظر على بعض الطبقات/العرقيات دخول أماكن عامة معينة مثل مكتب شؤون القرية؟ ■ هل تعقد المشاورات في مكان وجود المتضررين؟ ■ هل تتوافق ساعات العمل مع التزامات عمل المتقدمين؟
3.لماذا؟	■ هل يشعر المشاركون بأهمية استثمار وقتهم في المشاركة؟ ■ ما حصة مناصب صنع القرار التي تشغلها النساء/أفراد جماعات الأقليات؟ ■ هل يتم بدقة تسجيل وجهات نظر من تجري مشاورتهم؟ ■ هل تؤثر وجهات نظر من تجري مشاورتهم على القرارات المتخذة؟

[51] ينبغي صياغة "مراجعات المساءلة الاجتماعية" على أساس ديناميكيات القوة المعينة في بلد معين فيما يتعلق بالقطاع أو المستوى (وطني، محلي) محل الدراسة. وعلى هذا الأساس، فإن الأسئلة الإيضاحية الواردة في الجدول نقدمها فقط كأمثلة تُستلهم منها صياغة مزيد من الأسئلة المعينة.

[52] يمكن الاطلاع على أسئلة أخرى مفيدة متعلقة بتقييم منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك وضعها التمثيلي، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات المجتمع المدني: مجموعة أدوات لتوطيد علاقات الشراكة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2006).

آليات المساءلة	
4.على أي شيء؟	■ هل يعرف المواطنون ما لهم حق فيه؟ ■ هل يمكن للمواطنين النفاذ إلى المعلومات التي يحتاجونها من الحكومة؟[53] ■ هل تستطيع الفئات المستضعفة الوصول إلى معلومات من الإذاعة والتليفزيون والصحف والبريد والهاتف واستخدامها؟[54] ■ هل استمارات طلبات الحصول على إعانة مكتوبة بلغات مفهومة لمستحقي هذه الإعانة؟ ■ هل الشواهد (البيانات) التي تم جمعها حول نواتج السياسات تتاح للجمهور وبصيغة سهلة الاستخدام وباستخدام وسائل اتصال متيسرة للفقراء/النساء (مثلاً، من خلال الإذاعة المحلية)؟
5.من؟	■ هل قامت الحكومات والمسؤولون العموميون برسم خطوط مسؤولية واضحة؟ ■ هل لدى جميع الفئات معلومات دقيقة حول المسؤوليات ذات الصلة المكلف بها كل طرف حكومي؟
6.كيف تُدعم؟	■ هل تلقى الفقراء والنساء والفئات المستضعفة الأخرى تدريباً على كيفية المطالبة بحقوقهم؟ ■ هل توجد مساواة في وصول الفقراء والنساء والفئات المستضعفة الأخرى إلى آلية فعالة للشكاوى؟ ■ هل يشعر الفقراء والفئات المستضعفة الأخرى أنهم يلقون معاملة عادلة من قبل الشرطة والقضاء؟ ■ هل توجد قوانين تعامل الرجال والنساء بشكل مختلف؟ ■ هل تميز العمليات في المحاكم غير النظامية ضد النساء/الفئات المستضعفة؟ ■ هل يزيد احتمال إنصاف الرجل في المنازعات عن احتمال إنصاف المرأة؟ ■ هل توجد ممارسة متبعة بمعاقبة الرجال في المحاكم على ارتكاب العنف الأسريّ؟ ■ هل توجد قواعد غير رسمية وإجراءات تقليدية مطبقة على المستوى المحلي وتتعارض مع القوانين الرسمية؟ ■ هل تتاح للنساء/الفئات المستضعفة التي تقدم مرئياتها في تصميم خطة أو برنامج أيضاً فرصة رصد تنفيذ هذه الخطة/البرنامج؟

[53] للاطلاع على عدد من الأسئلة لتقييم النفاذ إلى المعلومات، انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2003): النفاذ إلى المعلومات: مذكرة ممارسات.

[54] من أجل نهج لتقييم احتياجات المعلومات والاتصالات لدى الفئات المستضعفة، انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2006): الاتصال لأغراض التمكين: وضع إستراتيجيات إعلامية دعماً للفئات المستضعفة: مذكرة توجيه عملي.

الملحق (ب):قائمة أسئلة إرشادية لإجراء تحليل للاقتصاد السياسي[55]

الهدف العام من وراء تحليل الاقتصاد السياسي هو فهم العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مجتمع معين، وخصوصاً الحوافز والعلاقات وتوزيع السلطة والتنافس عليها بين مختلف الفئات والأفراد، وجميعها يؤثر على نواتج التنمية ويسهم في نجاحها أو فشلها. سيسهم فهم الاقتصاد السياسي على المستوى القُطري أو المواضيعي أو مستوى المشروعات إيجابياً في انخراط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عموماً في منطقة معينة ويعزز كذلك فعالية تصميم وتنفيذ المشروعات والبرامج لتحقيق تنمية تراعي مصالح الفقراء.

المستوى القطري (يمكن تنفيذه كدراسة نظرية)

- هل تسيطر الدولة سيطرة تامة على كامل أراضيها؟
- ما مصادر مثل هذه الهشاشة في البلد؟ ما الترتيبات (الآليات الاقتصادية وغير الاقتصادية) التي تبدو ضرورية لتحقيق الاستقرار، على سبيل المثال في التوسط بين الفئات الاجتماعية المنقسمة بحدّة في المجتمع؟
- ما أساس شرعية النخبة الحاكمة؟ (أيديولوجية، تحرير، أداء)
- ما الموروثات التاريخية الرئيسية من عدم الاستقرار والانقسام الاجتماعي، إلخ؟
- بوجه عام، ما أنواع الريع الرئيسية وكيف يجري تخصيصها؟
- ما خصائص النظام السياسي الرئيسية وديناميكياته (رئاسي، برلماني، هجين، إلخ)؟
- ما الحوافز المقدمة للسياسيين للعمل في سبيل مصلحة العامّة؟ (أصوات انتخابية، علاقات السيد-التابع، إلخ)
- هل يوجد تداخل أم تعاون أم صدام بين النخبتين السياسية والاقتصادية؟ ما الآثار المترتبة على الاستقلال التشريعي والتنفيذي والقضائي وعلى الضوابط والتوازنات؟
- ما السمات الرئيسية للمساءلة ودور الأصوات المجتمعية؟

المستوى المواضيعي

- ما التشريع الرئيسي الذي تخضع له هذه المنطقة؟ هل يتم إنفاذ هذا التشريع؟ كيف أو لِمَ لا؟
- كيف توزَّع المسؤوليات بين المستويين الوطني والمحلي؟
- ما فرص التربح؟
- ما الإصلاحات التي شُرع فيها في الماضي وكيف تشكل التوقعات الحالية؟
- من أصحاب المصالح المباشرة الذين يتم إشراكهم وما اهتماماتهم؟ (انظر الملاحظات على تخطيط المؤسسات أدناه). ضمّن معلومات عن الشركاء الوطنيين (بما في ذلك المحليون) والدوليين، بما في ذلك المنظمات الثنائية أو متعددة الأطراف الناشطة في هذا المجال.
- ما حصة الفصائل السياسية الرئيسية؟
- ما انعكاس سياق الاقتصاد السياسي للبلد على هذه المنطقة؟
- ما آلية المساءلة في هذه المنطقة؟
- كيف تمثَّل أصوات المجتمع المحلي في هذه المنطقة؟
- كيف تتكشف عمليات السياسات في القطاع/موضوع الحوكمة (ما الإصلاحات التي أُعلن عنها أو نُفّذت أو قُوّضت أو عطلت وما أهم أسباب ذلك)؟

مستوى المشروع

- من الشركاء الوطنيون الرئيسيون في المشروع/المشروعات (هيئة حكومية، مدير مشروع وطني، شركاء منفذون، إلخ)؟
- كيف سيؤثر السياق السياسي في البلد على التزام الشركاء الوطنيين تجاه المشروع؟ هل سيؤثر هذا على تنفيذ المشروع ونتائجه؟

[55] مقتبسة من البنك الدولي (2009) *تحليل الحكم والاقتصاد السياسي المدفوع باعتبارات المشكلات: إطار للممارسات الجيدة*

- هل يتسم الشركاء الوطنيون المعتمدون على مؤسسات أخرى أو المتصلون بها أو المستقلون عنها بالفاعلية في المجال المواضيعي المعني؟ وهل سيؤثر هذا على تنفيذ المشروع ونتائجه؟
- هل يشعر الشركاء الوطنيون بأنهم "يملكون" المشروع؟ هل تم إشراكهم تماماً في تصميم المشروع؟ هل سيؤثر هذا على تنفيذ المشروع ونتائجه؟
- ما علاقات القوة الموجودة على المستوى المحلي؟ كيف ستؤثر أنشطة المشروع على علاقات القوة هذه؟
- ما قدرات الناس الحالية على المشاركة في عمليات صنع القرار المحلي؟ هل تعزز الأنشطة المنفذة من خلال المشروع قدرات الناس؟
- هل ستعزز أنشطة المشروع سرعة استجابة هيئات ومسؤولي الحكومة المحلية وخضوعهم للمساءلة؟ لو كان الأمر كذلك، فكيف؟
- ما الحوافز المادية -إن وجدت- التي نالها الشركاء الوطنيون لتنفيذ عمل إضافي متعلق بالمشروع (ينطبق هذا على موظفي الحكومة ويمكن أن يشمل حوافز مثل الزيادة في الرواتب/بدلات الإعاشة اليومية عند السفر/استخدام سيارات المشروع أو أجهزة الكمبيوتر المحمول، إلخ)؟
- كيف كانت علاقة شركاء المشروع الوطنيين والدوليين بالمكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؟ كيف أثر هذا على أداء المشروع واستدامته؟